■ تقارير علمية ■

تجربة تنمية شرق آسيا: منهج النظام الاقتصادى وقابليته للتطبيق*

عرض: عزت زيان **

الباب الاول : الفصل الأول : مدى انطباق منهج النظام الاقتصادى (تورو يانا جيهارا)

لقد حققت شرق آسيا نمواً اقتصادياً سريعاً ومستمراً خلال العقود القليلة الماضية. وقد جذبت هذه الظاهرة انتباه المهتمين بالتنمية من الناحيتين الأكاديمية والعملية. وفسرت المدرسة الفكرية السائدة - المدرسة التقليدية الحديثة - هذه الظاهرة على انها تمثل حالة للدعوه الى الادارة الاقتصادية الموالية للسوق " . ولكن هناك أصواتاً معارضة أيضاً. حيث يدعى بعض الباحثين أن دور الدولة فى شرق آسيا كان أكثر فاعلية وقوة عما تقول به المدرسة الموالية للسوق. ويقولون إن الاسعار النسبية كانت مشوهة عمداً ، وأن الاسواق كانت محكومة كجزء أساسى من استراتيجية تنمية لتحقيق التقدم الصناعى. ويقولون أيضاً إن الدولة كانت تنشىء وتدعم بعض الأسواق والعناصر الاقتصادية. ومن ثم يجب اعتبار تجربة شرق آسيا كتجربة ناجحة فى عملية إنشاء وتطوير نظام اقتصادى يحقق معدلات نمو اقتصادى سريعة ومستمرة .

وتتكون منطقة شرق آسيا من مجموعة اقتصادات متنوعة يمر كل منها بمراحل مختلفة أثناء تطوره .

---

*أوراق وأعمال الندوة التى عقدها معهد الاقتصادات النامية فى ٢٢ يناير ١٩٩٧ فى طوكيو، تحرير ترو يا جيهارا ، سوسومو سامبو ماتسو.(كتاب يتكون من ٤ أبواب ، ٢٥ فصلا، ٦٠٩ صفحة).

** د. عزت زيان : خبير بمركز التخطيط الاقليمى - معهد التخطيط القومى.

ولكن ما الحاجه إلى النظام الاقتصادى ؟ هذا المنهج مفيد لأن التنمية تدور حول التغير، ويجب فهم التغيرات من خلال تكيف النظام ، مع الظروف الداخلية والخارجية. وهنا تظهر الحاجة إلى منهج النظام الاقتصادى، لأن الاقتصاد التقليدى الجديد لايصلح كأساس لتصميم السياسات. وتحتاج الحكومات إلى حسم قضايا عديدة تتعلق بالتنظيم الصناعى على مستوى لا تصلح معه التوجيهات العامة .

ويدعى بعض المحللين ، فى المناقشات الدائرة حول القدره التنافسية للاقتصاد اليابانى ، أن النظام الاقتصادى اليابانى يتمتع بكفاءة أعلى بالمقارنة بالاقتصادات الغربية المتقدمة. حيث ينصب تركيز المقارنة على الخصائص المتعارضة فى العلاقات الداخلية والخارجية ، وفى العلاقة بين قطاع الأعمال والحكومة .

ويمكن تعريف " النظام الاقتصادى " تعريفاً واسعاً أو ضيقاً. ويمكن تقديمه على مستويات مختلفة من الواقعية الوصفية أو التجريد النظرى وقد اخترنا اتجاهاً تحليلياً وصفياً وضيقاً. حيث يركز هذا الاتجاه على العلاقات الداخلية والخارجية للمشروعات ، وذلك على مستوى صناعة أو مجموعة من الصناعات . ويمكن أن يركز على مشروع أو مجموعة من المشروعات وذلك لإبراز العناصر الديناميكية التى تفسر النمو السريع والمستمر فى شرق آسيا، وربط التحليل على مستوى الصناعة بالأداء على المستوى الكلى.

مزايا منهج النظام الاقتصادى :

١- يمكننا هذا المنهج من تناول القدره الانتاجية على مستوى المنشأة والصناعة والاقتصاد بطريقة منهجية. ويستطيع تنميط وتحليل العلاقات بين العناصر الاقتصادية ، ووصف النظام الاقتصادى بصورة مقارنة.

٢- يكشف هذا المنهج عن طبيعة التفاعل بين النظام الاقتصادى والنظام التمويلى ، وبين الاقتصاد الخاص والحكومة. إذ أن تنميط هذه التفاعلات ضرورى لربط الآليات السائدة على مستوى المشروع والصناعة بقضايا الاقتصاد الكلي مثل التغير فى التركيب الصناعى ونمو الاقتصاد الكلى.

٣- يرى هذا المنهج أن الحكومة منظمة معقدة تتفاعل مع القطاع الخاص بطريقة معقدة. حيث تتحدد قدرات الحكومة وفعاليتها من خلال هيكلها التنظيمى الداخلى والترتيبات المؤسسية التى

تحيط بها . وتقوم الحكومة بدور فريد فى وضع الأطر القانونية والمؤسسية الرسمية من أجل اتخاذ القرار الاقتصادى . وفى شرق آسيا كانت الحكومات أكثر نشاطاً وابتكرت سياسات ومؤسسات تهدف مباشرة الى رعاية وتشجيع العناصر الاقتصادية وآليات السوق. وشاركت بفعالية فى تنسيق أنشطة القطاع الخاص من خلال الأدوات المالية والتمويلية .

٤- يسمح هذا المنهج بمناقشة دعم القدرة الانتاجية وتطور النظام الاقتصادى بأسلوب متكامل، ويسمح بتحديد مدى فشل النظام فى عملية التنمية. وقد أظهرت النظم الاقتصادية فى شرق آسيا استجابات مرنة للظروف الداخلية والخارجية المتغيرة ، مما ساعد على الانتعاش وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستمرة.

يقدم هذا المنهج إطاراً عملياً مفيداً للمفاهيم، وذلك لتصميم وتطبيق سياسات التنمية والتعاون الاقتصادى والفنى . حيث يستطيع تحديد المعلمات التنظيمية / المؤسسية المناسبة لإمكانية نقل تجارب التنمية.

تطور النظام الاقتصادى فى التنمية الاقتصادية فى شرق آسيا:

يرى منهج النظام الاقتصادى أن دراسة هذا التطور تتحقق بما يلى :

أ- تتبع ظهور وتوسع الصناعات المختلفة ، ب- دراسة التغير فى التركيب الصناعى داخل الاقتصاد، ج- ربط العناصر السابقة باستمرار النمو السريع . وقد حققت معظم اقتصادات شرق آسيا أداءً عالياً فى هذه المجالات .ويمكن تفسير ذلك باستخدام منهج النظم الاقتصادى.

التطور التاريخى لنظام الصناعة اليابانية :

توضح التجربة اليابانية طريقة تأثير درجة تطور السوق وطبيعة التكنولوجيا الأساسية على بعض جوانب النظام الاقتصادى . وتوضح أيضاً كيف ان النظام الحالى يساعد أو يعوق عملية التطور اللاحقه . وتوضح أن انشطة السياسات والمؤسسات العامة يجب أن تدرس من زاوية تأثيرها على عمل النظام الاقتصادى الحالى أو على تطوره .

أ- قبل الحرب العالمية الثانية :

تمثل عملية التنمية الصناعية طويلة الأجل فى اليابان حالة تاريخية لتطور العلاقات بين

المشروعات. فحتى قبل الحرب العالمية الثانية كان القطاع الحديث من الاقتصاد اليابانى يقع تحت سيطرة " الزايباتسو" ، الذى يعتبر إجراء مؤسسياً لتحقيق التشغيل الفعال للأنشطة التنظيمية فى ظل ندره موارد رأس المال ، المنظمين ، المهندسين ،المعلومات، وعدم تطور الأسواق. وقد تشكلت مجموعات " الزايباتسو" للانتفاع بالموارد النادرة التى كان يصعب توفيرها من الأسواق مثل المعرفة الفنية والقدرة التنظيمية . وهكذا يمكن اعتبارها تطوراً مؤسسياً أدى الى تحقيق وتوليد فرص الاستثمار فى انشطة جديدة، مما يعد اسهاماً فى البداية الاولى لنمو القطاع الحديث فى الاقتصاد اليابانى.

ب- بعد الحرب العالمية الثانية :

كان التنظيم الصناعى فى هذه الفترة يتسم بزيادة درجات الاستقلالية فى إدارة المؤسسات فى سياق تحلل مجموعات " الزايباتسو" . وأصبح الدور الأساسى لمجموعات المنظمين يتمثل فى تسهيل تبادل المعلومات وبالتالى تقليل المخاطر التى تحيط بالمشروعات الاستثمارية . وقد ساهم هذا فى سلاسة نقل المعلومات الفنية وتنسيق القرارات الاستثمارية بين المشروعات من خلال عملية الاستشارات .

كانت الصناعات الرائدة خلال تلك الفترة (الخمسينات والستينات) تقدم المواد الخام الصناعية لصناعات الحديد والصلب والكيماويات. وكانت الكفاءة الانتاجية فى تلك الصناعات تتحدد أساساً بتوافر المعدات الرئيسية. واستراتيجية النمو الأساسية فى تلك الصناعات تتكون من تحقيق اقتصادات النطاق قبل المنافسين ، وإقامة علاقات قوية مع كبار المشترين مما يضمن استقرار الطلب. وقد لعبت مجموعات المنظمين دوراً كبيراً فى تنفيذ استراتيجية النمو المذكور. حيث سهلت قرارات الاستثمار التوسعية بتقديم أوامر آجلة مضمونه لمنتجى المواد الخام الصناعية . وتم توفير التمويل للمشروعات الكبيرة عن طريق مؤسسات الاقراض العامة والخاصة .

وكانت الصناعات الرائدة فى الفترة التالية (أواخر الستينات ، وأوائل السبعينات) تتمثل فى صناعات التجميع فى المعدات الاليكترونية والسيارات .

وتتصف المرحلة الثالثة (أواخر السبعينات والثمانينات) بانتشار النماذج التكنولوجية بداية بانتشار تطبيق تكنولوجيا الاليكترونات والمعلومات فى الأنشطة الانتاجية .

الفصل الثانى : البحث عن القدرة الادارية الاستراتيجية :دروس من " معجزة شرق آسيا "

(كازومى جوتو)

يهتز عالم مابعد الحرب الباردة بسبب قوتين كبيرتين : الديموقراطية السياسية والحرية الاقتصادية. وقد حققت شرق آسيا، التى تعتبر الآن مركز النمو العالمى، نمواً اقتصادياً سريعاً. وأثارت هذه الحقيقة جدلاً سياسياً جديداً حول ما إذا كانت الحكومة أم السوق هى التى يجب أن تقود التنمية، وخاصة حول دور " اليد الموجهة " و " اليد الخفية " فى إدارة التنمية .

وتتمثل وجهة نظر البنك الدولى فى "معجزة شرق آسيا" فى أنها عملية أدت الى استقرار الاقتصاد الكلى وكبح التضخم وحققت وظائف النمو الثلاث (تحسن الانتاجية والتوزيع والتراكم)، وذلك من خلال توليفة ناجحة من التدخلات الانتقائية بسياسات تتعلق بخلق خصائص التنمية فى شرق آسيا :

١- شجعت التنمية على ظهور الطبقة الوسطى ومكنت المزيد من أعضاء المجتمع من المشاركة فى عملية التنمية .

٢- أدت التنمية إلى الحد من الفساد الاجتماعى الناتج عن التوتر والمواجهة .

٣- قللت التنمية من مطالبة المجتمع بإعادة توزيع الدخل وأضعفت الضغوط السياسية التى تمارسها جماعات الضغط على صانعى السياسات .

٤- ساعدت التنمية على ظهور وسط اجتماعى يشجع الناس على التضحية بالمصالح الفردية قصيرة الأجل لتحقيق هدف التنمية طويل الأجل، وتكوين بيئة اجتماعية تسهل الوصول إلى تصور قومى متكامل .

الفصل الثالث: العناصر المرتبطة بالنمو الاقتصادى فى اليابان (ماساتو هيس تاكى)

كانت اليابان تعانى نقص رأس المال والموارد الطبيعية، وتعانى فائضاً فى القوى العاملة يفرض عليها خلق الكثير من فرص العمل ومع ذلك، حققت اليابان معجزة اقتصادية يمكن تفسير أسبابها كما يلى :

١- البيئة الاقتصادية الدولية :

كانت هذه البنية مواتية لنمو الاقتصاد اليابانى ، نظراً لنمو الاقتصاد العالمى والتجارة الدولية، فى ظل انخفاض أسعار الطاقة والمواد الخام ، مما ساعد اليابان على زيادة صادراتها .

العناصر الداخلية :

أ- كانت هناك وفرة فى عرض العمل ، وكان المستوى التعليمى مرتفعاً، والرغبة فى العمل الجاد قوية.

ب- بالرغم من انخفاض رصيد رأس المال ، كان الميل للادخار مرتفعاً، مما ساعد على إرساء قواعد الاستثمار، وكان معامل رأس المال منخفضاً ومستقراً، وكانت كفاءه رأس المال جيدة.

ج - كان هناك تطور فى التكنولوجيا ، خاصة فى الصناعات المعدنية والميكانيكية .

آليات النمو اليابانى : سياساته ومؤسساته :

أ- ارتفاع معدل الاستثمار ونظام المؤسسات اليابانية :

- كانت قرارات الاستثمار تتخذ من منظور طويل الأجل .

- كان فقدان الوظائف بسبب التكنولوجيا الحديثة لايؤدى إلى فصل العمال ، حيث كان العمال ينتقلون الى اقسام اخرى أو إلى التدريب أثناء العمل.

- كان هناك نظام أجرى تنافسى يقوم على تقويم جميع العاملين.

ب- سياسات الحكومة:

كانت السياسات الاقتصادية الكلية خلال هذه الفترة توسعية بطبيعتها. حيث بدأت سلسلة من مشروعات الأعمال العامة الكبيرة لبناء البنية الاساسية الصناعية. مما أدى إلى زيادة الطلب على الصناعات الكيماوية والميكانيكية الثقيلة.

وفى أوائل الخمسينات، اتخذت اجراءات لترشيد الصناعات الكبرى ، وتقوية القدرة التنافسية الدولية، مع التركيز على صناعات التشغيل والتجميع ، مثل صناعة السيارات.

واتخذت إجراءات لخفض الجمارك على واردات المواد الخام والمنتجات الأولية ، مع زيادتها على

المنتجات التى ترتفع فيها نسبة التشغيل · وكانت هناك فترة زمنية بين تحرير الجمارك وتحرير رأس المال ·

ج- توفير التمويل للصناعة :

أدى ارتفاع معدل الادخار ووجود المؤسسات التمويلية الحكومية النشطة إلى توفير الأموال للصناعة، خاصة للصناعات الكيماوية والميكانيكية الثقيلة ·

د - توفير العمالة للصناعة :

كانت اليابان تتمتع بعرض جيد من العمالة صغيرة السن مرتفعة الجودة · وساعدت الخصائص المميزة لسوق العمالة اليابانية، من العمل مدى الحياة، ونظام الأقدمية ، ونقابات العمال على تحقيق عملية الابتكار التى رفعت القدرة التنافسية الدولية · وتكونت عمالة ماهرة بسبب التدريب أثناء العمل، وثقة العمال فى ضمان وظائفهم ، والعلاقات الحسنة بين الإدارة والعمال · ولعبت المفاوضات الجماعية دوراً فى توثيق التعاون بين العمال ورجال الأعمال ·

هـ - تكوين الشبكات فى قطاع الصناعة التحويلية :

أدى نمو صناعات التشغيل والتجميع، مثل صناعات السيارات والآلات الكهربية، الى زيادة نمو الاقتصاد اليابانى. وكانت هذه الصناعات تتمتع بعلاقات وثيقة وطويلة الأجل مع الصناعات التى تغذيها بالمواد وقطع الغيار. حيث ساعدت هذه العلاقات على ظهور نظام الانتاج فى التوقيت المناسب بكفاءة وبدون فاقد، وكذلك فإن نظام التصميم الداخلى ساعد كثيراً على سهولة تغيير النماذج ·

الفصل الرابع: نظام النمو المرتفع الذى تقوده التكتلات الاقتصادية الكبرى فى كوريا الجنوبية

(يوكيكو فوكاجاوا)

استطاعت كوريا الجنوبية الانضمام الى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى١٩٩٦، وذلك بعد أن حققت نمواً مرتفعاً مستمراً لمدة ٣٥ عاماً منذ الخطة الاقتصادية الأولى. وكانت تتميز بنجاح سياسة التنمية المعتمده على التصدير ، وإن كان هناك تدخل حكومى قوى ·

١- تصميم النظام الاقتصادى :

أ - النمو والاستقلال :

اعتبرت الحكومة أن النمو المرتفع ضرورى لضرب كوريا الشمالية فى المنافسة على النمو الاقتصادى، وترسيخ شرعية الادارة التى جاءت إلى السلطة بدون اجراءات ديموقراطية. وبالتالى كانت أولويات السياسات الاقتصادية تعطى للنمو الأسرع وليس النمو المتوازن عن طريق مواجهة التضخم وعجز الحساب الجارى . وبعد أزمة البترول الأولى بدأت كوريا فى الخروج من الصناعات كثيفة العمالة بإنشاء الصناعات الثقيلة والكيماوية ، وبعد الأزمة الثانية انتقلت الى الصناعات عالية التكنولوجيا. وركزت على تطوير الهيكل الصناعى اعتماداً على سياسات " الدفعة القوية". واقتصرت جهود التحكم فى الطلب الكلى على فترة وجيزة . وحقق النمو المرتفع تشغيلاً أفضل ، وزيادة مضطردة فى الأجور الحقيقية، وتحسن أوضاع العمل. ولكن الديمقراطية والحركة العمالية كانت مكبوتة سياسياً، وتأجلت السياسات الاجتماعية مثل الضمان الاجتماعى والتأمين الصحى حتى أواخر الثمانينات.

وقد تزايد التطور الاقتصادى المبكر بسبب عنصرين خارجيين رئيسيين هما المساعدات الأمريكية والاصلاحات اليابانية .

ب- التوجه للتصدير والمبادرة الحكومية :

استمر الالتزام القوى بالنمو المرتفع والاستقلال عن طريق التحول الى استراتيجية التوجه للتصدير وتقدم النظام الذى تقوده الحكومة . وتمثلت نقاط بداية تراكم رأس المال فى الاصلاح الزراعى وخصخصة الاصول الاستعمارية ، وتدفق المساعدات من امريكا واليابان. وساعد انتشار التعليم الاساسى على النمط اليابانى على توفير أعداد كبيرة من العمال المهرة. وكانت الحكومة تسيطر على النظام التمويلى بفعالية .

لقد كانت تجربة التنمية الكورية تتسم ببعض الصفات الخاصة منها التوتر السياسى مع كوريا الشمالية . وكانت الظروف الخارجية مواتية من حيث توسع التجارة الدولية. ومن ثم قد يصعب تطبيق هذا النموذج على دول اخرى. وكانت الاستراتيجية الكورية تتميز بالتركيز على التوسع فى الانتاج وعلى تخفيض التكاليف عن طريق التصدير، والتكيف المرن للهيكل الصناعى. وقد ساعد

النظام التمويلى والاستثمارات العقارية على تخفيف أعباء الفائدة. وساعدت شبكات المعلومات التابعة للشركات التجارية العامة على تحقيق المرونة للنظام الاقتصادى.

وكان هناك وعى كبير بأهمية العلاقات مع الاقتصادات الصناعية خاصة اليابان. وقد استغلت كوريا الصناعات المساندة اليابانية فى خلق شبكة انتاجية مع الصناعات اليابانية.

وقد تحسن المستوى التعليمى وتزايدت أعداد المهندسين، مما أدى إلى سرعة استيعاب التكنولوجيا والاستفادة من التدريب العملى فى اليابان.

ولكن كوريا بدأت مرحلة ركود فى ١٩٩٦، وظهر القلق على التوازن الكلى بعد تحقيق عضوية كوريا فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . وقد أدى ذلك إلى المطالبة بالتوقف لإعادة النظر فى الوضع القائم .

الفصل الخامس: تطور التقسيم الاقليمى للعمل فى اليابان وشرق آسيا وبعض القضايا فى تنمية منطقة الآسيان (سوسومو ساميوماتسو ، توموكو أوكاجاكى)

١- تصميم النظام الاقتصادى :

أ - تطور عملات شرق آسيا مقابل الدولار :

اضطرت دول المنطقة الى تخفيض عملاتها بسبب تدهور اوضاع موازين مدفوعاتها وسياسة السعر الأولى المرتفع فى امريكا ، وبالتالى لجأت إلى تدعيم أوضاعها بالتركيز على استقرار اسعار الصرف بالنسبة للدولار فى منتصف الثمانينات . ثم ارتفعت اسعار صرف عملات المنطقة فى مرحلة انخفاض قيمة الدولار فى النصف الأول من ١٩٩٥ .

ب- تطور عملات شرق آسيا مقابل الين :

انخفضت قيم عملات المنطقة فى مقابل الين فى الفترة من منتصف الثمانينات إلى منتصف التسعينات ، مما يعكس حقيقة ارتباط معظم هذه العملات بالدولار. حيث كان هناك تحسن فى قيمة الين مقابل الدولار خلال تلك الفترة.

ج- تدفق الاستثمار المباشر الأجنبى :

يعتبر الاستثمار المباشر الاجنبى " محرك" النمو الاقتصادى فى آسيا. وكان معظمه يأتى من

اليابان وأمريكا ، مع تفاوت حسب الدولة والسنة .

د- تحسن الهيكل الصناعى :

أدى تدفق الاستثمار المباشر الأجنبى إلى المنطقة فى النصف الثانى من الثمانينات الى تحسن الهياكل الصناعية فى تلك المنطقة . حيث انخفض النصيب النسبى للزراعة والصناعة لصالح قطاع الخدمات، وذلك بدرجات متفاوتة .

هـ- تطور انماط التجارة :

انخفضت الأهمية النسبية لأسواق أمريكا واليابان التصديرية مع توسع التجارة الخارجية للمنطقة . أما الواردات فكانت ثابتة أو متناقصة خاصة بالنسبة لامريكا . وكانت المعدات الرأسمالية ووسائل النقل تشكل معظم الواردات ، فى حين كانت السلع الاستهلاكية تشكل معظم الصادرات .

٢- اتجاهات الاقتصاد الكلى فى المنطقة :

شهد النصف الثانى من الثمانينات معدلات نمو مرتفعة. اعقبها قدر من التباطؤ، ثم حدث استقرار فى بداية التسعينات .وكان هناك تفاوت كبير فى معدلات التضخم فى المنطقة (٦-٢٠٪) .وسجلت دول الآسيان الأربع (ماليزيا وتايلاند واندونيسيا والفلبين) عجزاً فى ميزان الحساب الجارى فى ١٩٩٥ ، بسبب زيادة الاستثمار عن الادخار. وساعدت مستويات الاستثمار المحلى المرتفعة (٤٠٪) والادخار المحلى المرتفع (٣٥٪) على تحقيق توازن الاقتصاد الكلى فى المنطقة .

٣- دور سياسات ومؤسسات الحكومة :

كانت أهداف السياسة الاقتصادية تتمثل فى التشغيل الكامل واستقرار الأسعار والنمو الاقتصادى وتحسن توزيع الدخل. وقد عملت الحكومات على احتواء عجز الموازنة واحتواء التضخم والاستجابة الفعالة للصدمات الاقتصادية الخارجية، وعملت كذلك على تعديل أسعار الصرف الأجنبى وتحرير التجارة والاستثمار وتطوير أسواق رأس المال والتمويل المحلى وتحرير التعامل مع رأس المال الاجنبى وتشجيع صناعات المكونات، وبناء البنية الأساسية بالمساعدات اليابانية. وحدثت تطورات مؤسسية اهمها صدور تشريعات بالقواعد الأساسية لنظام السوق ، والقوانين المدنية والتجارية

والبيئية ، بالإضافة الى سرعة تشريع قوانين تشجيع الاستثمار.

أ- تطور نظم الانتاج :

كان هناك تنسيق بين أنشطة الانتاج فى دول الآسيان فيما بين الشركات المحلية ، والمشروعات المشتركة والمشروعات الأجنبية . وساعدت المشروعات الاجنبية على تحقيق النمو الاقتصادى والتخلص من الاختناقات بسبب توسع الانتاج .

ب- تطور نظام التمويل :

لقد تم تحرير أسعار الفائدة ، وتخفيف الرقابة على الصرف الأجنبى، وفتح الأسواق المحلية لمؤسسات التمويل الأجنبية ، وإعادة تنظيم أسواق التمويل المحلية .

جـ- اطار التنمية الاقتصادية فى دول الآسيان :

لقد تحقق قدر من التقدم فى النظم الاقتصادية خاصة فى نظام الانتاج . ويعتمد حدوث مزيد من التطور على تقسيم العمل الاقليمى فى اليابان وشرق آسيا وتطور الهياكل الصناعية ، وتطوير نظم الانتاج والتمويل ، وقيام الحكومة بدورها .

٤- مدى امكانية تطبيق تجربة تنمية دول الآسيان :

يعتمد مدى تطبيق هذه التجربة على ظروف كل دولة من حيث توافر الموارد وحجم الدولة وسياستها وثقافتها وهيكلها الصناعى ، ونظامها الاقتصادى . ويعتمد كذلك على مدى توافر الاستثمار الأجنبى المباشر وتقسيم العمل الاقليمى وتوافر علاقات تعاونية بين الشركات المحلية والمشروعات الأجنبية ووجود معدلات ادخار واستثمار مرتفعة ، وقوة القدره الادارية للدولة وحسن علاقتها بالشعب.

الفصل السادس : تطور قطاع التمويل فى دول الآسيان :تجربة تايلاند من منتصف الثمانينات (كين - ايشى تاكاياسو)

١- تطور النظام التمويلى ودور الحكومة :

قامت الحكومة بوضع الخطط لتطوير عناصر النظام التمويلى ووضع الاستراتيجيات وتنفيذ السياسات . حيث أعلنت الحكومة فى ١٩٩٠ خطة تهدف الى خلق نظام تمويلى أكثر تنافسية ومرونة

وكفاءة، وذلك عن طريق تسهيل الإجراءات المتعلقة بأسعار الفائدة، وتحويلات الصرف الأجنبى، وادارة محفظة الاوراق المالية، وعن طريق إحكام الإشراف على النظام التمويلى، وتطوير الخدمات التمويلية ونظم المقاصة وكذلك تعبئة المدخرات وتقديم الخدمات التمويلية فى المناطق الريفية، وتحويل بانكوك إلى مركز مالى عالمى .

٢- تأثر عمليات البنوك التجارية :

جعلت الاستراتيجيات والتغيرات المؤسسية البنوك التجارية أكثر تنافسية، وأصبحت شركات التمويل، التى تدفع أسعار فائدة على الودائع الادخارية أعلى من البنوك التجارية، أكثر قدرة على جذب المدخرات. وخرجت مدخرات كثيرة أخرى من البنوك التجارية الى صناديق الاستثمار. مما أضعف قدرة البنوك التجارية على جذب المدخرات .

وتغيرت العلاقة بين البنوك والشركات الكبيرة . حيث استطاعت هذه الشركات الحصول على التمويل من خارج البنوك، عن طريق إصدار الضمانات فى سوق راس المال المحلى، والأسواق الرأسمالية والتمويلية الدولية أيضاً. وأصبح الصرف الأجنبى متاحاً لكل من البنوك والشركات .

٣- تغير دور الحكومة :

تغير دور الحكومة تبعاً لتطور النظام التمويلى. حيث انتقل دور الحكومة من تطوير النظام التمويلى إلى خلق بيئة تسمح لمؤسسات التمويل الخاصة بالقيام بدورها المتوقع. وهذا يتطلب تحسين كفاءة السوق وتشغيل آلية الثمن .

٤- تدفق الأموال الدولية :

أدى تحسن النظام التمويلى فى تايلاند إلى تدفق الأموال والاستثمارات قصيرة الأجل، مما ساعد على توفير تمويل التنمية وعجز الحساب الجارى. وكان نظام الصرف الأجنبى يركز على استقرار العملة مقابل الدولار .

٥- امكانية تطبيق النموذج فى مناطق أخرى :

بالمقارنة بكوريا وتايوان، استطاعت دول الآسيان تطوير النظم الانتاجية والنظم التمويلية فى نفس الوقت، بالإضافة إلى سرعة الاستجابة للتغير فى البيئة المحلية والخارجية . وقد تحقق ذلك عن

طريق :

أ- تجنب توزيع الحكومة للموارد إجبارياً، ب- الحاجة الى الاموال الأجنبية نتيجة لمحدودية الادخار المحلى، ج- تزامن تطوير النظام التمويلى المحلى مع عولمة التمويل.

وتتمثل الدروس المستفادة من هذه التجربة فى أهمية تطبيق سياسة مالية سليمة. وكذلك أهمية استيعاب الابتكارات التمويلية خاصة فى البنية الأساسية والتكنولوجيا والمعلومات . حيث تم استيراد كل مكونات النظام التمويلى من الدول المتقدمة . بالاضافة الى تطوير الموارد البشرية العاملة فى المجال.

وقد أصبح التمويل أكثر أهمية فى التبادل الاقتصادى عبر الحدود . حيث تقوم تايلاند وماليزيا بتطوير مراكز تمويلية دولية داخل حدودها وتعمل على ربطها بالمراكز المماثلة فى الدول المجاورة.

الفصل السابع : تجربة التنمية فى ماليزيا (تاكيشى آوكى ،كين - ايشى تاكاياسو)

حققت ماليزيا أداءً اقتصادياً ممتازاً من ١٩٧٠ حتى الآن، باستثناء فترة ثلاث سنوات ٨٥-١٩٨٧، حيث حققت معدلات نمو سالبة ، ثم خرجت من ذلك الركود. وكان متوسط معدل نمو الاقتصاد من ٨٨ - ١٩٩٥ حوالى ٩٪ سنوياً.

وقد توسع الاقتصاد الماليزى من حيث الحجم ، واصبح هيكله الصناعى والتجارى أكثر تقدماً. حيث زاد نصيب قطاع الصناعات التحويلية الى الناتج المحلى الاجمالى ، وزاد نصيب الصناعات الميكانيكية داخل هذا القطاع ايضاً. وارتفع نصيب المنتجات المصنعة ، خاصة الأدوات الكهربية والالكترونات، من الصادرات الى ٨٠٪ فى ١٩٩٥. وتهدف ماليزيا الى الانضمام الى الدول الصناعية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً بحلول عام ٢٠٢٠ .

وكان أداء اقتصاد ماليزيا جيداً خاصة فى أواخر الثمانينات ويرجع ذلك الى النمو السريع وتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر، خاصة من اليابان وتايوان. وجاء هذا التدفق نتيجة تخفيف القيود على الاستثمار.

وقد اتجهت ماليزيا الى التصنيع عقب استقلالها عن بريطانيا فى ١٩٥٧ مروراً بالمراحل التالية:

أ- مرحلة احلال واردات السلع الاستهلاكية من ٦٦- ١٩٧٠ ، ب- مرحلة التصنيع للتصدير من خلال المناطق الحرة والاعتماد على الصناعات الأجنبية كثيفة العمالة مثل الادوات الكهربية والاليكترونية، ج- مرحلة التصنيع الحكومى الثقيل لاحلال الواردات فى الثمانينات .

وتتمثل ملامح الأداء الاقتصادى القوى فى ماليزيا فيما يلى :

أ- تحقيق معدل نمو أعلى من المتوسط العالمى لفترة طويلة ، ب- تحقيق قدر كبير من التقدم من خلال عملية التصنيع ، ج- ارتفاع الأجور باستمرار، د- استمرار انخفاض معدل البطالة الى ٣٪ فقط ، هـ - نجاح استراتيجية التصنيع للتصدير .

وأصبحت ماليزيا تعانى نقصاً فى العمالة ، لذلك استوردت ٢ مليون عامل يمثلون ٢٠٪ من إجمالى العمالة . وبالتالى تتجه ماليزيا إلى تحقيق النمو اعتماداً على الانتاجية ، والذى يتطلب تنمية الموارد البشرية واستيعاب التكنولوجيا الحديثة .

١- ملامح الهيكل الصناعى ونظام الانتاج :

فى الفترة من ٧٠ - ١٩٩٥، ارتفع نصيب قطاع الصناعات التحويلية من ١٣٪ إلى ٣٣٪، وكان ذلك على حساب قطاع الزراعة الذى انخفض نصيبه فى نفس الفترة من ٣١ إلى ١٤٪ ، مع تغير طفيف فى النصيب النسبى لبقية القطاعات . وفى داخل قطاع الصناعة التحويلية ، يتولى الاستثمار الأجنبى قطاع صناعات التصدير، فى حين يتولى الاستثمار المحلى قطاع صناعات إحلال الواردات ، مع ضعف علاقات التشابك بين القطاعين إلى حد وصف القطاع بالازدواجية .

٢- النظام الاقتصادى وسياسات الحكومة :

يدرك المسئولون فى ماليزيا ان الاقتصاد يعانى ثلاث مشاكل :

أ- ضيق قاعدة الصناعة، ب- زيادة الاعتماد على الواردات ، ج- ضعف العلاقات الاقتصادية . وتحاول الحكومة التغلب على هذه المشاكل .

٣- امكانية تطبيق النموذج فى دول أخرى :

إذا استطاعت الحكومة التغلب على ازدواجية الاقتصاد ، وتحقيق التكامل بين القطاعات، وخلق تكنولوجيا صناعية محلية، يمكن أن يكون النموذج الماليزى فى التصنيع صالحاً لغيرها من الدول النامية.

الفصل الثامن : امكانية تطبيق تجربة تنمية اليابان على حالة المكسيك، (ميتسو هيرو كاجامى)

تهدف هذه الدراسة الى استكشاف إمكانية تطبيق تجربة سياسة حكومة اليابان فى تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول النامية وخاصة المكسيك .

١- السياسة الاقتصادية فى المكسيك والصناعات الصغيرة والمتوسطة :

اضطرت المكسيك فى ١٩٨٢ الى تحرير وفتح اقتصادها للاستثمار الأجنبى . وانضمت المكسيك إلى الجات فى ١٩٨٦، وأصبحت عضواً فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى ١٩٩٤. وشهدت الفترة من ٨٨ - ١٩٩٤ اتباع سياسات اقتصادية كلاسيكية وتحررية جديدة ، بدلاً من سياسات التوجه الداخلى. وترتب على ذلك انخفاض معدل التضخم من ١٥٩٪ فى ١٩٨٧ الى ٧٪ فقط فى ١٩٩٤ . وكان معدل النمو الاقتصادى الحقيقى فى نفس الفترة ٣٪ ، أى أعلى من معدل نمو السكان .

وفى نهاية ١٩٩٤، كان على الحكومة مواجهة أزمات عجز الموازنة وانخفاض سعر الصرف . وارتفع معدل التضخم ثانية إلى ٥٢٪ فى ١٩٩٥ . ومن هنا بدأ التركيز على الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

٢- التحرر الاقتصادى والصناعة التحويلية :

شهدت الفترة ٨٨ - ١٩٩٣ نمواً نسبياً فى التشغيل فى الصناعات الخفيفة. حيث انخفض عدد منشآت صناعة الغذاء والمشروبات والتبغ ، بينما زاد عدد العاملين فيها. وفى صناعات المنسوجات والجلود زاد عدد المنشآت والعاملين معاً . ومن ناحية أخرى انخفض عدد المنشآت والعاملين فى الصناعات الثقيلة .

وفى مجال التصدير انخفضت الصادرات البترولية وزادت صادرات المعدات والسلع المصنعة مثل السيارات والالكترونات والأدوات الكهربية .

٣- مشاكل الصناعات الصغيرة :

أدت سياسة التحرير الى سهولة استيراد مكونات ومنتجات تامة الصنع عالية الجودة بأسعار منخفضة، مما أعاق نمو الصناعات الصغيرة المحلية. وكذلك فإن الصناعات المحلية كانت تعتمد على

استيراد المكونات الرخيصة الجيدة من الخارج. وكان لانتشار روح الفردية اثر فى اعاقة نمو التعاون وعلاقات العمل، مما قلل من دور التعاقدات المحلية. وكان هناك نقص شديد فى المعلومات على المستويين الداخلى والخارجى. وكان معظم القروض يتجه الى قطاعات البيع والخدمات، أو الصناعات الاستهلاكية الخفيفة فقط. وكانت ادارات البنوك التجارية غير حديثة وتعمل على أسس عائلية غالباً. وأدى تغيير الحكومات والمسئولين إلى عدم استمرارية السياسات والبرامج .

٤- المشروعات التجريبية القائمة على التعاون اليابانى :

تقدم الحكومة اليابانية المساعدة للمشروعات المتوسطة والصغيرة فى المكسيك منذ١٩٨٦، وذلك بتقديم المستشارين فى هذا المجال ، وإنشاء مشروعات لتشجيع نمو الصناعات المساندة، وتقديم المساعدة الفنية للصناعة المحلية ، وتقديم المعونات المالية المخصصة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

٥- إمكانية تطبيق النموذج اليابانى فى المكسيك :

لازالت التجربة فى بدايتها ، حيث كان من المقرر أن يبدأ برنامج التعاون فى ١٩٩٧ ، إلا أنه من الممكن أن ينجح تطبيق النموذج اليابانى فى المكسيك بناءً على المساعدات البناءة التى تقدمها اليابان ، بالإضافة إلى التغيرات الداخلية المواتية فى المجال الاقتصادى .

الفصل التاسع : الدعم الثقافى لتنمية الدول النامية من خلال التعاون الفنى الذى تقدمه وكالة التعاون الدولى اليابانية، ماساهيرو ياما شيتا

يهدف التعاون الفنى الى نقل التكنولوجيا والمهارات والمعرفة التى تساعد على تنمية الاقتصاد والمجتمع فى الدول النامية ، بالإضافة إلى المساهمة فى البناء المؤسسى وتصميم سياسات التنمية، وذلك بالنسبة للدول التى تريد التحول الى اقتصاد السوق ، حسب إمكانيات التنمية الحقيقية المتاحة لها . ويتحقق ذلك بالطرق التالية :

١- إرسال الخبراء الفنيين : وذلك لتقديم المعارف والخبرات والمهارات للدول النامية فى مجالات الزراعة والصيد والإنتاج الصناعى ، بالإضافة إلى التسهيلات والمعدات التى توضح كيفية تطبيق تلك الأساليب والمهارات .

٢- استقبال المتدربين : وذلك من الدول الاشتراكية السابقة والدول النامية التى تريد التحول إلى

اقتصاد السوق ، فى مجالات تتراوح من الزراعة إلى الطاقة النووية .

٣- إعداد دراسات التنمية : حيث توفر هذه الدراسات المواد الأساسية اللازمة لتخطيط المناطق الحضرية وتوفير المياه والمواصلات والطاقة ، فى الدول النامية .

٤- منهج النظام الاقتصادى كإطار لمساعدات التنمية :

يجب أن تكون مساعدات التنمية أكثر فعالية وكفاءة على أساس المشاركة بين الدول المانحة والدول المستقبلة لهذه المساعدات، بالإضافة إلى التنسيق بين الدول المانحة ذاتها. وقد لوحظ أن التعاون الفنى يعتمد كثيراً على الجهود الفردية للخبراء الموفدين فى مجال معين. وقد استخدم الإطار الكلاسيكى الجديد لفهم وتحليل حقائق أوضاع التنمية من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية. وظهرت الحاجة إلى الاتصال المباشر بين الأطراف المعنية لنجاح عملية التعاون الفنى، وكذلك الحاجة إلى ظهور علاقات قوية بين المنظمات والمؤسسات المعنية . واتضح أيضاً أن عملية التنمية ليست عملية آلية يمكنها التقدم ذاتياً فى حالة وجود تصميم مخطط جيداً ، ولكنها تتضمن عنصر الاستجابة المرنة التى تتوقف على الظروف القائمة . ويعتبر تفهم حقائق الوضع الراهن ، والتشاور بين الدول المانحة والدول المستقبلة للمساعدات ، من أهم عوامل نجاح برنامج التعاون الفنى .

الباب الثانى : الأوضاع الراهنة وتحديات التنمية فى أمريكا اللاتينية

أوراق بحثية (المدرسة الحديثة للبحوث الاجتماعية)

الفصل العاشر : تحديات التنمية فى أمريكا اللاتينية وتجارب شرق آسيا ، (لانسى تايلور)

١- المقارنة بين شرق آسيا وأمريكا اللاتينية :

يتمتع نموذج تنمية شرق آسيا بعدد من الخصائص المشتركة بين الدول المعنية، منها: أولا السياسة الاقتصادية التوسعية وارتفاع معدلات التراكم المحلى، وتدخل الدولة لتخفيض الانفاق العائلى وتشجيع الادخار وتشجيع الاستثمار . ثانياً : التزام معظم دول شرق آسيا بتقديم تعليم مرتفع الجودة لكل السكان ، مما ساعد على تنمية رأس المال البشرى وتوليد المهارات المطلوبة للنمو الاقتصادى . وثالثاً : لم تتعرض دول شرق آسيا لقصور الصرف الأجنبى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وكذلك الحال بالنسبة للصين منذ الثمانينات .

أما فى أمريكا اللاتينية، فقد عانت معظم دولها من قصور الصرف الأجنبى . وبالرغم من تطبيق سياسات التصنيع منذ الثلاثينات، الا أنها لم تكن مرتبطة بالأداء التصديرى كما كان الحال فى شرق آسيا ، إذ أنها اعتمدت على إحلال الواردات فقط .ولم يكن التعاون بين القطاعين العام والخاص فى أمريكا اللاتينية قوياً. أما التعليم فلم يحظ بنفس القدر من الاهتمام، إلا أن الفقراء لم يكونوا يتطلعون إليه فى أمريكا اللاتينية . وقد أثر انخفاض معدل الادخار سلباً على النشاط الاقتصادى المحلى. وكان على الحكومات المختلفة مواجهة التضخم المستمر وانخفاض الدخول .

٢- الخلفيات الثقافية :

اشتركت المنطقتان فى السياسات الاقتصادية الرامية إلى التصنيع فى ظل تدخل الدولة، وإن كانت شرق آسيا أكثر نجاحاً من أمريكا اللاتينية فى هذا المجال. وكانت أمريكا اللاتينية تعانى من الاضطراب السياسى والاجتماعى بدرجة أكبر مما تعانيه شرق آسيا. وفى حين استفادت دول شرق آسيا من تجربة اليابان ، لم تستطع أمريكا اللاتينية الاستفادة منها ولا من التجربة الغربية .

٣- سياسات أمريكا اللاتينية فى الواقع :

يعتقد معظم الاقتصاديين فى أمريكا اللاتينية أن الاستراتيجيات الصناعية أصبحت غير مجدية قبل أزمة الديون ، وأنه يجب التحول الى سياسات ملائمة للسوق . ولكن أمريكا اللاتينية كغيرها من المناطق مرت بنهاية " العصر الذهبى" من حيث النمو الاقتصادى العالمى السريع فى ١٩٧٠ تقريباً. وخلال السبعينات والثمانينات أدت صدمتا البترول وأزمة الديون إلى صعوبة إدارة الاقتصاد الكلى فى أمريكا اللاتينية ، بسبب محدودية استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة. وترتب على ذلك تباطؤ نمو الناتج وظهور ضغوط تضخمية بسبب نقص الصرف الأجنبى. ولكن الأوضاع تغيرت بعد تدفق رأس المال الأجنبى بعد ١٩٩٠. وهذا يعنى أن تغير الاداء الاقتصادى يتوقف على العوامل الخارجية أكثر من السياسات الداخلية .

٤- محاربة التضخم :

لقد تم استخدام سعر الصرف كأداة أساسية لمواجهة التضخم من خلال السيطرة على السلع الداخلة فى التجارة، إلا أن أسعار السلع والخدمات غير الداخلة فى التجارة استمرت فى الارتفاع.

٥- الآثار العامة لحزمة السياسات الجديدة :

أدت تلك السياسات إلى مجموعة من الآثار السلبية مثل هياكل الأسعار النسبية المشوهة، وارتفاع أسعار الفائدة المحلية وارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقى وانخفاض القوة الشرائية للأجور الحقيقية، وزيادة تكلفة العمالة فى قطاعات السلع الداخلة فى التجارة. وكانت هناك اضطرابات مالية مرتبطة بالبورصات التى توسعت لمواكبة خصخصة المشروعات العامة. هذا بالاضافة الى حركات رأس المال الأجنبى العنيفة من خلال الحسابات الرأسمالية المحررة. وادى انخفاض معدلات النمو إلى ارتفاع البطالة وسوء توزيع الدخل وزيادة الفقر .

٦- إمكانية تطبيق تجارب شرق آسيا فى أمريكا اللاتينية :

يمكن حل بعض المشاكل المذكورة بالاستفادة من تجارب شرق آسيا، مع ملاحظة أهمية تصميم سياسات مناسبة لكل دولة على حده حسب ظروفها الراهنة .ويمكن القول بأن دول أمريكا اللاتينية تمر حديثاً بمرحلة تحول كبير فى سياساتها الاقتصادية ، ومن ثم لايمكن ان نصل إلى قول محدد بشأن النتائج النهائية، إلا أن النتائج الأولية ليست مواتية. ومن ثم فإن الجمع بين الاقتصاد الكلى والنظرة على مستوى القطاع والمشروع، كما فى اتجاه النظام الاقتصادى، يمكن أن يلقى الضوء على أسباب عدم نجاح توليفة سياسات التحرر الجديدة، وبالتالى يشير إلى عمليات التصحيح المناسبة.

الفصل الحادى عشر : الانفتاح والتثبيت ، وآفاق التنمية فى البرازيل ،(إدوارد آماديو)

تتسم التطورات الحديثة فى اقتصاد البرازيل بنجاح جهود تخفيض وتثبيت التضخم من خلال عملية دقيقة للاصلاح الاقتصادى الحر. ويمر الاقتصاد حالياً بمرحلة تحول هيكلى واضح له أبعاد مختلفة. فبعد عقود من تطبيق استراتيجية تنمية " تدخلية "، تتجه السياسات الآن نحو قصر دور الدولة على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلى وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويتمثل أهم عناصر الاصلاح فى فتح الاقتصاد للقوى الخارجية بعد ١٩٩٠ مع عودة الائتمان الأجنبى للتدفق.

١- الأوضاع الهيكلية والتوزيعية ، والاقتصادية الكلية :

شهدت الفترة ٨٥ - ١٩٩٥ تغيرات هامة فى البرازيل ، منها الانفتاح الاقتصادى منذ أواخر الثمانينات ، وبداية خطة ناجحة لتثبيت التضخم فى ١٩٩٤، والتغيرات الهيكلية التى صحبت خطة التثبيت.

أ- جهود التثبيت :

كان التضخم فى الثمانينات مرتبطاً بأزمات البترول فى السبعينات وأزمة الديون، بالإضافة إلى تخفيض العملة وتخفيض الأجور. وكذلك زادت الحواجز الجمركية لمواجهة أزمة الديون. ومنحت الديمقراطية نقابات العمال قوة سياسية للمساومة على تحديد الأجور. ولم تستطع خطتان متتاليتان مواجهة التضخم فى الفترة ٨٦ - ١٩٩٤ . ولكن عام ١٩٩٤ شهد " خطة العملة " التى نجحت فى خفض التضخم، حيث كان الاقتصاد أكثر انفتاحاً على التجارة الخارجية وكانت الحكومة مستعدة لتحسين قيمة العملة . ومن ثم لعبت الواردات دور عنصر التكيف بين الطلب الكلى والعرض المحلى الكلى، ووضع سعر الصرف الاسمى سقفاً للاسعار ، على الأقل بالنسبة للسلع الداخلة فى التجارة الدولية.

ب- القيود الخارجية :

فرضت أزمة الديون فى الثمانينات قيوداً خارجية حادة على اقتصاد البرازيل . وكان الانخفاض الشديد فى الائتمان الأجنبى والزيادة فى خدمة الديون الخارجية يتطلبان خلق فائض تجارى. وأصبح سعر الصرف مربوطاً بمعدل التضخم ، وانخفضت الواردات مع زيادة الحواجز الجمركية. وفى الفترة ٨٥ - ١٩٩٤، كان متوسط الفائض التجارى يزيد على ١٠ مليار دولار ، وبالتالى كان الفائض التجارى قادراً على موازنة الحساب الجارى. واستطاع البنك المركزى زيادة الاحتياطيات الدولية عن طريق تشجيع بيع سندات الخزانة ، مما ساند العملة المحلية ضد عمليات المضاربة بعد أزمة المكسيك فى ١٩٩٤ .

وقد أدى تحرير التجارة وتحسن قيمة العملة إلى زيادة الواردات بشدة ، مما ترتب عليه زيادة ارتباط اقتصاد البرازيل بالاقتصاد الدولى .

جـ- الناتج والتشغيل والانتاجية فى الصناعة :

كان معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى الثمانينات حوالى ٢.٩٪ فى المتوسط ، وكان نصيب الفرد منه ثابتاً تقريباً . ثم انخفض هذا المعدل إلى ١.٥٪ فى الفترة ٩٠ - ١٩٩٥، فى حين كان هذا المعدل حوالى ٨.٥٪ سنوياً فى السبعينات .

وبينما كان الناتج الصناعى ينمو بنسبة ١٠٪ فى الفترة ٩١ - ١٩٩٥، انخفض التشغيل فى

نفس القطاع بنسبة ٢٢٪ فى نفس الفترة ، مما ترتب عليه زيادة انتاجية العمل بنسبة ٤٠٪ ، وذلك نتيجة تبنى الابتكارات التكنولوجية .

د- العمالة ، الاجور الحقيقية ، التباين الاجرى :

لقد صاحب انخفاض نصيب العمالة الصناعية ارتفاع نصيب العمالة فى التجارة والخدمات. وقد بدأت الأجور الحقيقية فى الارتفاع فى جميع القطاعات بعد ١٩٩٢ .وهناك تقارب فى الأجور بين الصناعة والخدمات والصناعة والتجارة، وكان لهذا آثار توزيعية إيجابية.

هـ- توزيع الدخل، نوعية العمالة ، وآفاق نمو الانتاجية :

البرازيل ليست دولة فقيرة، فهى من الدول ذات الدخل المتوسط، ولكن توزيع الدخل فيها غير عادل تماماً، ويرجع ٣٠٪ من التباين فى الاجور وفى الدخول إلى عدم عدالة فرص التعليم. حيث يؤثر التعليم أيضاً على نمو الانتاجية ، ومن ثم الاقتصاد .وتعتبر البرازيل فى موقف ضعيف جداً من حيث قدرة العمال على استيعاب التكنولوجيا الحديثة لزيادة الانتاجية .

٢- تطور استراتيجية النمو فى البرازيل :

بدأت البرازيل فى أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات فى اتباع سياسة إحلال الواردات, وذلك فى صورة عملية تصنيع تدريجية تعتمد على حماية السوق المحلى وتدعيم الاستثمار فى القطاع الصناعى. ومع نهاية الثمانينات أصبح لدى البرازيل " صناعة متكاملة " بمعنى أنها تنتج قدراً كبيراً من السلع ، وتعتمد قليلاً على الواردات .

وفى أواخر الثمانينات بدأت البرازيل تتخذ " العالمية " كاستراتيجية نمو ، وذلك من خلال برنامج تدريجى لانفتاح الاقتصاد على العالم ، مما أدى إلى زيادة الواردات وثبات الصادرات. وذلك بحجة أن زيادة الواردات ستؤدى إلى زيادة القدرة التنافسية للمشروعات ثم زيادة الصادرات ، بما يخفف القيود الخارجية على الاقتصاد فى النهاية .

أ- الانفتاح ، الميزان التجارى، والميزة التنافسية :

لقد تحول فائض الميزان التجارى من ١٣ مليار دولار فى المتوسط فى اوائل التسعينات إلى عجز قدره ٣,٥ مليار دولار فى ٩٥-١٩٩٦. وكان هذا التحول ناتجاً عن الخلل فى الميزان التجارى

لقطاع الصناعة التحويلية ، خاصة فى قطاع السلع الرأسمالية. وحدث انخفاض فى الميزه النسبية للقطاعات كثيفة التكنولوجيا ، وزيادة فى الميزة النسبية للقطاعات كثيفة الموارد الطبيعية . وهذا يثير المخاوف نظراً لطبيعة تحيز السوق العالمى للقطاعات المتميزة تكنولوجياً.

٣- مدى ملاءمة استراتيجية النمو المتبعة فى البرازيل :

كان للانفتاح الاقتصادى فى البرازيل أثران هامان على نظام الانتاج . يتمثل أولهما فى زيادة اندماج البرازيل فى الاقتصاد العالمى ، بينما يتمثل الثانى فى تفكك شبكة الانتاج المحلى. وتشير تجربة شرق آسيا الى أهمية شبكة الانتاج المحلى فى نمو الانتاجية والقدرة التنافسية. وهذا عكس الحال فى البرازيل حالياً، وهذا عكس الحال فى البرازيل حالياً، حيث تستطيع البرازيل تحقيق مزايا كثيرة من الاندماج فى السوق العالمى.

الفصل الثانى عشر : الفشل فى تحقيق النمو : قصة الاقتصاد المكسيكى، (لورا لوستيج)

غيرت المكسيك استراتيجيتها الاقتصادية تماماً بعد أزمة الديون التى واجهتها فى أوائل الثمانينات، حيث ابتعدت عن سياسة إحلال الواردات وأعادت تحديد دورها فى الاقتصاد العالمى. وبعد أكثر من عشر سنوات من السياسة المالية التوسعية انخفض العجز العام بشدة. ومع أوائل التسعينات انخفض التضخم وبدأ الانتعاش الاقتصادى. ولكن اقتصاد المكسيك دخل فى أزمة مالية فى ١٩٩٤ ووقع فى ركود عميق. وادت سياسات تحرير التجارة وسياسات التثبيت اعتماداً على سعر الصرف الى دمار الزراعة والصناعة فى المكسيك .

١- الأوضاع الاقتصادية الكلية :

شهدت الفترة ٥٣- ١٩٧٣ العصر الذهبى للنمو الاقتصادى الذى كان متوسطه ٦٪ سنوياً، وكان معدل التضخم حوالى ٣ - ٤ ٪ سنوياً، وتراوح معدل الاستثمار الثابت إلى الناتج المحلى الاجمالى حول ١٨٪. وشهدت السبعينات تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر، وانخفاض القروض الأجنبية ، وتوقف هروب رأس المال .

أ- التنمية الاجتماعية :

تحولت المكسيك من الاستثمار فى النواحى الاجتماعية والموارد البشرية فى الثلاثينات إلى

الاستثمار فى الاقتصاد فى الأربعينات والخمسينات . وهكذا اهملت الموارد البشرية، خاصة فى مجال التعليم، فكان نصيب الانفاق الاجتماعى ينخفض بالرغم من نمو السكان السريع ، مما أثر على نوعية العمالة المتاحة .

وأدى ارتفاع معدل نمو السكان وعدم الاهتمام بتنمية رأس المال البشرى الى حدوث واستمرار الفقر وعدم المساواة . بل إن سياسات الاصلاح الزراعى التى اتبعت بعد ثورة المكسيك لم تؤت ثمارها ولم تحقق العدالة المنشودة . وقد أضير قطاع الزراعة بسبب سياسات تثبيت الاقتصاد الكلى والتنمية الصناعية .

ب- التنمية الصناعية :

بدأ التصنيع فى المكسيك بعد أزمة الكساد الكبير. وبعد الحرب العالمية الثانية تقدم التصنيع فى ظل حماية تخفيض قيمة العملة والسياسة التجارية. ومنذ منتصف الخمسينات استمر التصنيع فى ظل الحواجز الجمركية وغير الجمركية لحماية الانتاج المحلى من المنافسة الأجنبية. وترتب على ذلك زيادة نصيب قطاع الصناعة من اجمالى الناتج من ٢١,٥ ٪ فى ١٩٥٠ ، الى ٢٤,٥٪ فى ١٩٦٠، ثم الى ٣٠,١٪ فى ١٩٧٠ ، وكانت عملية التصنيع مصحوبة بتغير فى هيكل العمالة ونسبة سكان الحضر . ولكن نمو القطاع الصناعى كان نتيجة زيادة عناصر الانتاج وليس الانتاجية. وبالتالى لم يستطع هذا القطاع المنافسة فى الأسواق الدولية .

٢- نهاية النمو مع الاستقرار : ٧٠ - ١٩٨٢ :

أدى سوء الإدارة المالية فى النصف الأول من السعبينات الى زيادة معدل التضخم وأزمة ميزان المدفوعات فى منتصف ١٩٧٦، مما انهى فترة نظام سعر الصرف الثابت التى استمرت ٢٢ عاماً. وتوالى العجز فى ميزان المدفوعات، وارتفاع معدل التضخم، وتزايد العجز الداخلى. وشهد عام ١٩٨٢ انخفاضاً كبيراً فى قيمة العملة ، وفوضى فى أسواق المال، وتباطؤا فى النشاط الاقتصادى. ووصلت قيمة الاحتياطيات الاجنبية إلى حوالى شهر واحد من قيمة الواردات .

٣- من الأزمة إلى التكيف، من التكيف الى الانتعاش : ٨٣ - ١٩٩٢ :

أدركت الحكومة فى ذلك الوقت الحاجة الماسة الى استعادة الاستقرار المالى والسعرى، وزيادة تنافسية الاقتصاد المكسيكى، والاعتماد على المدخرات الداخلية وليس الخارجية ، وتشجيع لامركزية

الحياة الاقتصادية . ولكن برنامج التثبيت الذى سانده صندوق النقد الدولى فى ١٩٨٣ لم ينجح، وحدثت أزمة فى ميزان المدفوعات فى منتصف ١٩٨٥ . وأصبحت السياسات المالية والنقدية انكماشية، وانخفض سعر الصرف، ولكن كان هناك تسارع فى تحرير التجارة كبداية لعملية الاصلاح الهيكلى. ثم حدث انهيار فى البورصة فى ١٩٨٧ ، وبدأت الحكومة تعتبر محاربة التضخم هدفها الأكبر، وحققت نجاحاً فى ذلك. ولكن تحرير التجارة أدى إلى حدوث أزمة مالية فى ١٩٩٥.

وفى ١٩٨٨ تعهدت الحكومة بتحقيق النمو بدون التضحية باستقرار الأسعار. ولكن الانتعاش تعطل بسبب تحويل الموارد المحلية للخارج . وكان يجب تخفيف عبء خدمة الدين وجذب استثمارات أجنبية جديدة. وفى ١٩٩٠ أعلنت الحكومة أنها ستعيد خصخصة البنوك ، مما أدى إلى سرعة تدفق رأس المال. ولكن هذه العملية كان لها مشاكلها وحدثت أزمة فى ١٩٩٥. وفى ١٩٩٠ أيضاً كانت المكسيك تحاول التوصل إلى اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة، مما أدى إلى زيادة الثقة فى الاصلاحات .

٤- من الانتعاش الى الازمة : ٩٢ - ١٩٩٥ :

منذ بداية التسعينات شهدت المكسيك زيادة كبيرة فى تدفق رأس المال الاجنبى. وأدى تحسن سعر الصرف إلى زيادة الاختلال فى الحساب الجارى ، وكان هذا يتطلب تدفق رأس المال من الخارج ، وكانت هذه التدفقات تؤدى إلى مزيد من تحسن سعر الصرف وزيادة عجز الحساب الجارى .

ولم يتضح حتى الآن سبب عدم نمو اقتصاد المكسيك بسرعة بالرغم من الاصلاحات الاقتصادية الكلية والجزئية التى حدثت منذ أوائل الثمانينات. وقد يرجع أحد الأسباب إلى تحسن سعر الصرف بسبب تاثيره السلبى على الطلب على السلع المحلية القابلة للتجارة ، وبالتالى على الناتج .

وبعد تخفيض قيمة العملة فى ١٩٩٤ حدثت عملية هروب رأس المال بسرعة شديدة . وفى أوائل ١٩٩٥ كان على الحكومة ان تستعيد مصداقيتها. وأسرعت الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولى وبنك التسوية الدولية بانقاذ المكسيك من هذه الأزمة ، وبدأت بوادر الانتعاش فى الظهور.

٥- اصلاح القطاع العام وتغير دور الدولة :

بدأت خصخصة القطاع العام من ١٩٨٣ ، ولكنها زادت بسرعة فى ٨٩ - ١٩٩٠ ، وقد أدى بيع الشركات الكبرى للقطاع الخاص إلى ظهور عناصر احتكارية فى بعض المجالات الحيوية ، خاصة

فى قطاع الصناعة التحويلية.

٦- التوجه للخارج : إصلاح التجارة الخارجية ونظم الاستثمار :

أظهرت أزمات ميزان المدفوعات فى ١٩٧٦ و١٩٨٢ الحاجة إلى تغيير نظام الحماية الذى أدى إلى النمو عن طريق رأس المال وليس تحسن الانتاجية . وقد بدأت سياسة التوجه الخارجى فى منتصف ١٩٨٥ لعلاج المشاكل القائمة فى نظم التجارة والاستثمار الأجنبى . وذلك عن طريق تحرير التجارة، وتخفيف القيود على ملكية الأجانب . والانضمام إلى الجات فى ١٩٨٦ ، ودخلت المكسيك فى اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة فى ١٩٩٠ ، ووقعت على اتفاقية النافتا فى ١٩٩٤. وكانت أهداف تحرير التجارة تتمثل فى تشجيع الصادرات غير البترولية، وكبح التضخم، ورفع الكفاءة الاقتصادية .

٧- التنمية الاجتماعية والموارد البشرية :

كان الانفاق على التنمية الاجتماعية منخفضاً منذ الثلاثينات حتى أواخر الخمسينات ، ولكن حدث تحسن نسبى فى الفترة ٥٩ - ١٩٧٦ ، ثم حدث انخفاض آخر خلال فترة الرواج البترولى من ٧٨ - ١٩٨١ . ومع ازمة ميزان المدفوعات فى ١٩٨٢، انخفض الانفاق إلى مستوى ادنى مما كان عليه فى الثلاثينات . وبالرغم من تقلب نصيب الانفاق على التنمية الاجتماعية ،كانت هناك زيادة مستمرة فى نصيب الفرد منها من الثلاثينات حتى١٩٨٢، ثم انخفض المؤشران معاً. وانعكس هذا بصورة واضحة على التعليم .

٨- السياسة الصناعية فى فترة الاصلاح الهيكلى واتجاه النظم الاقتصادية :

اعتمدت حكومة المكسيك منذ أوائل الستينات على برامج خاصة بقطاعات أو مشاريع محددة لتشجيع التنمية الصناعية، وذلك بهدف زيادة تكامل الصناعة المحلية وزيادة الصادرات المصنعة، وتطوير مصانع مملوكة للمكسيك فى مجالات معينة . إلا أن ازمة ١٩٨٢ أدت الى تراجع الحوافز المالية التى كانت مستخدمة لذلك، مما أدى إلى ظهور سياسة حمائية . ولكن أزمة ميزان المدفوعات الثانية فى ١٩٨٥ كانت فرصة للدخول فى برنامج الاصلاح الهيكلى وتحرير التجارة .

٩- تقييم الوضع الراهن :

لازال الوقت مبكراً بالنسبة لمعرفة ما إذا كانت الاصلاحات التى بدأت فى منتصف الثمانينات

ستؤدى الى نمو كبير ومستمر . ولكن الأداء السيىء للاقتصاد المكسيكى فى أوائل التسعينيات والركود الحاد فى ١٩٩٥ يمثلان علامتين غير مشجعتين. ولكن هاتين العلامتين نتجتا عن ظروف خارجية وليس عن الاصلاحات ذاتها. فهناك دلائل على أن الاصلاح التجارى حقق تحسناً فى انتاجية القطاعات القابلة للتجارة واستجابة سريعة فى الصادرات غير البترولية .

١٠- السياسات المقترحة لتحقيق تنمية واسعة ومستمرة :

يتطلب تحقيق ذلك توجيه الاستثمارات الى البنية الأساسية ، خاصة شبكات الاتصالات والمواصلات وتشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة وتشجيع رأس المال للدخول فى استثمارات جديدة، وتوفير عرض مناسب من العمالة الماهرة وتسهيل نشر المعرفة وإصلاح النظم القانونية والقضائية والتنظيمية لزيادة الثقة فى الاجراءات التعاقدية.

ويمكن أن يكون اتجاه النظم الاقتصادية مفيداً فى المجالات السابقة، حيث يركز على سلوك المنشأة، والتنسيق بين المنشآت والصناعات، والتنسيق بين القطاعين العام والخاص. ويمكن أن يساهم هذا الاتجاه مع تجربة شرق آسيا فى دعم الروابط الهيكلية ، حيث تشير دراسة حديثة إلى أن التحرير السريع فى المكسيك دمر العلاقات بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تنتج الأجزاء والمكونات. وكان يجب ادماج هذا القطاع فى الاطار الاقتصادى العام تجنباً لظهور هيكل مزدوج.

الفصل الثالث عشر : اقتصاد بيرو : ١٩٥٠ - ١٩٩٥، (أوسكار دانكورت)

١- مراحل النمو فى بيرو ٥٠ - ١٩٩٥ :

يمكن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث مراحل : أولها فترة النمو السريع من ٥٠- ١٩٧٥ ، حين كان الناتج الفردى ينمو بمعدل ٢,٥ ٪ سنوياً، وشهدت المرحلة الثانية فى الفترة ٧٦ - ١٩٩٢ أزمة طويلة الأجل بها دورات عنيفة من الكساد والرواج، وكان الناتج الفردى ينكمش بمعدل ٢٪ سنوياً، أى أنه عاد إلى مستواه الذى كان عليه قبل ثلاثين عاماً فى نهاية الفترة. أما المرحلة الثالثة فاستمرت من ٩١ - ١٩٩٦ وكانت تتسم بالاستقرار والتوسع، حيث كان الناتج الفردى ينمو بمعدل ٣٪ سنوياً. وكانت قيم معدل التضخم فى المراحل الثلاث ١٠٪ ،٨٣٪ ، ٥٢٪.

٢- استراتيجيات النمو ودورات الاستثمار :

كان اقتصاد بيرو فى الفترة من ١٩٤٨ إلى نهاية الستينات يعتمد على التصدير فى إطار

السوق الحر وتضاؤل تدخل الحكومة. ثم اتبعت سياسة إحلال الواردات فى الفترة من ٦٨ - ١٩٧٥، وطبقت استراتيجية التصنيع ، وارتفع مستوى حماية السوق المحلى وتدخل الدولة. وادى تأمين قدر كبير من الاستثمار الأجنبى إلى تكوين قطاع عام قوى يسيطر على أكثر من ٣٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى، ٧٥٪ من الصادرات، ٥٠٪ من الواردات، ٥٠٪ من الاستثمارات الثابتة ،٦٥٪ من الائتمان المصرفى، ٣٥٪ من العمالة فى قطاع الأعمال. ولكن استراتيجية النمو تغيرت كثيراً فى المرحلة الثالثة مع خصخصة الشركات العامة، وتحرير التجارة، والعودة الى نموذج تصدير المواد الاولية، مما أفقد الصناعة أهميتها. وأصبح لرأس المال الأجنبى دور كبير فى قطاعات الصادرات الاستخراجية والشركات التى تمت خصخصتها.

٣- التحول للدولار والنظام المالى :

أدى التضخم الجامح فى بيرو إلى الاطاحة بالعملة الوطنية وإحلال الدولار محلها. واستمر هذا التحول حتى بعد انخفاض التضخم ، وذلك بسبب تحرير التجارة وسعر الصرف واعتماد النظام المصرفى على التعامل بالدولار مع القطاع الخاص، وعدم قدرة البنك المركزى على التحكم فى عرض النقود.

٤- حدود وامكانات الصناعة :

أدت عملية التصنيع التى بدأت فى الخمسينات إلى تغيير هيكل الاقتصاد ، فخلال الفترة ٥٠ - ١٩٧٤ كان قطاع الصناعة التحويلية يقود النمو الاقتصادى الكلى. وفى سنوات الازمات كانت الصناعة التحويلية تنمو بمعدل أقل من معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى. وبالرغم من ان هذا القطاع لم يحقق قاعدة تصدير قوية، ولم يولد علاقات قوية بين فروعه أو مع القطاعات الاخرى، فإن وجود بعض الأنشطة الصناعية التى ساهمت إيجابياً فى الميزان التجارى يشير إلى أنه كانت هناك امكانيات لتقويه طاقته التصديرية وتوفير انتاج تنافسى للأسواق الداخلية والخارجية .

٥- الفقر ومستوى المعيشة فى بيرو :

تشير التقديرات الرسمية إلى أن ٤٨٪ من سكان بيرو يعانون الفقر، وتقل نسبة الفقراء فى الحضر عنها فى الريف (٤٥٪ مقابل ٦٨٪) ، وذلك فى ١٩٩٤. وتشير البيانات أيضاً إلى ان نسبة الفقراء انخفضت فى الفترة ٧٠ - ١٩٨٠، ولكنها عادت للارتفاع ثانية بعد ذلك. وقد

انعكس هذا على تدهور المستويات الصحية والتعليمية خاصة فى الريف.

وقد مرت البرامج الاجتماعية المخصصة لمعالجة المشاكل الاجتماعية بتقلبات ارتبطت بالأداء الاقتصادى. ففيما بين ٤٠ - ١٩٦٠ كان هناك نمو فى الإنفاق على خدمات الصحة والتعليم. وفى السبعينات كان الاهتمام منصباً على سياسات إصلاح الملكية، ومع ذلك ادى نمو الاقتصاد إلى ارتفاع التشغيل والأجور وتطور الخدمات الاجتماعية. ولكن الثمانينات شهدت أزمة اقتصادية أثرت على الإنفاق على مثل هذه الخدمات، خاصة البنية الأساسية مثل المدارس والمستشفيات. ولكن بداية من ١٩٩٣ أدى الرواج الاقتصادى إلى زيادة قدرة الحكومة على الإنفاق على البرامج الاجتماعية.

الباب الثانى: امكانية تطبيق تجربة تنمية شرق آسيا فى الدول الأفريقية

(أوراق بحثية - معهد تنمية ماوراء البحار)

الفصل الرابع عشر: سياسة التنمية فى أفريقيا، شايلا بيدج

١- تحديات التنمية :

لكل مرحلة تنمية نموذجها الخاص بها. وهناك اختلاف بين الكتاب حول طبيعة نجاح دول شرق آسيا وعناصر الفشل لدى الدول الأفريقية. والنجاح عملية معقدة تعتمد على الهدف الذى تحدده كل دولة ، والذى يتمثل عادة فى النمو السريع والمستمر ، حيث إنه يساعد على تحقيق أهداف أخرى. وهنا نجد أن تجربة شرق آسيا حققت تغيرات هيكلية فى اقتصاداتها: استقرار الاقتصاد الكلى، توازن العلاقات مع العالم الخارجى، كفاءة فى البنة الاساسية ونظم التمويل ، عدالة توزيع الدخل نسبياً والاتفاق على الأهداف. وفى مقابل ذلك ، تتمثل مشاكل معظم الدول الافريقية - ومنها غانا، وزيمبابوى وجنوب افريقيا - فى انخفاض النمو، وانخفاض الاستثمار وضعف التقدم التكنولوجى وبطء التغير الهيكلى واختلال التوازن الخارجى ، وضعف البنية الاساسية ، وسوء توزيع الدخل.

٢- السياق التاريخى لسياسات التنمية :

تساعد دراسة السياق التاريخى على معرفة كيفية تغير السياسات ونتائجها. وتساعد أيضاً على معرفة أوجه التشابه والاختلاف بين تجربة شرق آسيا والدول الأفريقية. إذ أن حداثة استقلال الدول الأفريقية يؤدى إلى اختلاف المواقف من قبول التدخل الخارجى وتحديد دور الحكومة. وكان العهد الاستعمارى يعنى ارتفاع مدى تدخل الدولة فى جميع المجالات. ثم ظهر التخطيط على

المستوى القومى ثم التدخل الخارجى من المؤسسات الدولية. وكانت برامج التكيف الهيكلى تقوم على افتراض أن الحكومة يجب أن تقتصر على وضع إطار التنمية فقط. أى أن التغير فى السياسات وفى تطبيقها لم يكن نابعاً من السياسات الوطنية دائماً.

٣- تفسير تغير الأداء :

تقول معظم تحليلات أداء شرق آسيا إن نجاح تلك التجربة يرجع إلى تدخل الحكومة بصورة صحيحة، سواء تدخلت لتشجيع التنمية ، أو تدخلت لمجرد وضع إطار التنمية فقط. وهناك تفسير آخر يركز على الموارد الطبيعية للدولة، والموارد البشرية، والبنية الأساسية المتاحة. ويركز التفسير الثالث على النظم القائمة كنقطة بداية. حيث تشمل هذه النظم علاقات التمويل والانتاج، والعلاقات بين مختلف القطاعات، وقد يركز هذا التحليل على الأفراد داخل المؤسسات بالاضافة إلى المؤسسات ذاتها. ولكن نجاح السياسات يعتمد على النظم والموارد. والنظم ذاتها تتأثر بالسياسات ،خاصة بمرور الوقت. وقد تعتمد النظم على الموارد. ولكن الموارد يمكن أن تتغير مع الزمن استجابة للسياسات ، وطريقة عمل النظم، وطريقة استغلالها هى أيضاً. وهنا يجب البحث فى أوجه الاختلاف بين الأوضاع فى شرق آسيا وأفريقيا.

الفصل الخامس عشر: تطبيق منهج النظام الاقتصادى على جنوب افريقيا، (جيرت ل-ديفت، كريس هارمس، جيمس بليجنوت)

١- فترة النمو والتنمية المنتظمة : ١٨٦٧ - ١٩٧٥ :

كان تطور اقتصاد جنوب افريقيا يتسم بتوسع القطاع الأولى حتى ١٩٢٠ ،ثم بدأ ظهور التطور الصناعى فى العشرينات. ووصل معدل النمو السنوى حوالى ٦٪ فى الفترة ٢٠ - ١٩٦٠. وقد تحقق هذا النمو عن طريق عملية التطوير المؤسسى وبناء القدرات فى القطاعات الحقيقية والمالية، من خلال مبادرات وأنشطة القطاعين العام والخاص. ولكن الفترة التى امتدت من نهاية الخمسينات حتى ١٩٧٥ شهدت تزايد العزلة الدولية، وتكثيف الاجراءات الامنية داخلياً. وارتفاع التضخم، والنمو الاقتصادى السلبى. ويرجع السبب فى تفاوت الأداء بين الفترتين إلى استخدام التطوير المؤسسى والنظام الاقتصادى كأداة لتحقيق أهداف سياسية. وقد شهدت نفس الفترة زيادة حركة المقاومة داخلياً ومن ثم تغيرت أهداف النظام من تحقيق التنمية الاقتصادية إلى تحقيق الاستقرار السياسى.

٢- سنوات الركود والتحول الاقتصادى : ٧٥- ١٩٩٥ :

شهدت الفترة ٧٥ - ١٩٨٤ حالة ركود اقتصادى ، وبعد انخفاض أسعار الصادرات بشدة فى أوائل الثمانينات فقدت جنوب افريقيا قدرتها التنافسية. وكان هناك جفاف حاد فى ١٩٨١،أدى إلى استيراد أغذية كانت تصدر عادة. وانخفض معدل النمو، والدخل الفردى وحدث عجز كبير فى الميزان التجارى فى الفترة ٨١ - ١٩٨٥.

وشهدت الفترة ٨٥ - ١٩٩٣ فرض العقوبات الدولية والامتناع عن الاستثمار ، وهروب رأس المال ، والتوقف عن سداد الديون وإعادة جدولتها، وانخفاض مستوى الاحتياطيات الأجنبية لتغطى شهرين فقط من الواردات فى١٩٨٩. وأصبح معدل نمو الدخل الفردى سالباً، وانتشر الفقر، وانخفضت انتاجية العمالة ، وارتفع معدل البطالة الى ٣٣٪ فى ١٩٩٢ .

أما فترة مابعد الانتخابات الحرة (٩٤ - ١٩٩٥) فقد شهدت إزالة كل الحواجز السياسية التى كانت تعرقل التنمية الاقتصادية، حيث الغيت العقوبات وعادت الاستثمارات وتدفقت القروض والمعونات. وترتب على ذلك حدوث استقرار سياسى ، وانخفاض معدل التضخم، واستقرار سعر الصرف، وزيادة الانتاج الزراعى، وارتفع معدل النمو الاقتصادى من ١,٣٪ فى ١٩٩٣ إلى ٣,٣٪ فى ١٩٩٥.

٣- امكانية تطبيق منهج النظام الاقتصادى فى جنوب افريقيا :

يوضح التاريخ الاقتصادى لجنوب افريقيا وجود ارتباط قوى بين بناء القدرات ، وتطوير المؤسسات وتكوين البنية الأساسية المادية والاجتماعية من ناحية ، والنمو والتنمية الاقتصادية من ناحية اخرى. وهذا يعنى أن حالة جنوب افريقيا تعتبر مثالاً على امكانية تطبيق منهج النظام الاقتصادى. إذ أن تاريخ التنمية الاقتصادية فى جنوب افريقيا عبارة عن توسع البنية الأساسية المؤسسية والمادية والاجتماعية على أيدى الحكومة والقطاع الخاص. وقد انتقلت جنوب افريقيا من الاقتصاد الزراعى،إلى الزراعى التعدينى، ثم إلى الاقتصاد الزراعى، التعدينى، الصناعى والخدمى، وذلك بعد تطور نظم التمويل والمواصلات.

٤- مدى ملاءمة السياسة الاقتصادية الحالية من منظور منهج النظام الاقتصادى :

هناك برنامجان للنمو والتنمية الاقتصادية المتواصلة، ظهر اولهما فى ١٩٩٤، وهو عبارة عن

مجرد رصد للاحتياجات ولايحتوى على كيفية اشباعها ، وظهر البرنامج الثانى فى ١٩٩٦، وهو عبارة عن استراتيجية عملية تحدد بدقة أدوار الحكومة والقطاع الخاص فى عملية النمو والتنمية وتوزيع الدخل. ويتفق البرنامج الثانى كثيراً مع منهج النظم ، ولكن هناك شكاً فى قدرة الحكومة على تنفيذه. فالحكومة ملتزمة بالتوجه الخارجى لتوسيع الصادرات وازالة قيود ميزان المدفوعات على النمو. ولكن نقابات العمال وقدراً كبيراً من القطاع الخاص المنظم غير راضين عن تخفيض الجمارك والمنافسة التى ستترتب على ذلك. وهناك حاجة إلى خلق بيئة مستقرة تزيد الثقة وتشجع الاستثمار الخاص. فى حين تعانى جنوب افريقيا من مشاكل أمنية كثيرة .

الفصل السادس عشر : تطبيق منهج النظام الاقتصادى على زيمبابوى، (بيتر روبنسون)

كانت زيمبابوى جزءاً من اتحاد روديسيا ونياسالاند (٥٣ - ١٩٦٣). وقد انهار هذا الاتحاد فى ١٩٦٣، وفى ١٩٦٥ استقلت روديسيا عن بريطانيا فى ظل حكم عنصرى، مما أدى إلى فرض العقوبات الدولية عليها حتى استقلت فى ١٩٨٠. وقد شهدت الفترة ٦٥ - ١٩٧٤ معدل نمو مرتفع وصل إلى ٨,٧٪ سنوياً، وكان معدل نمو العمالة ٤٪ سنوياً، وبعد ذلك تدهور الاقتصاد نتيجة التصعيد العسكرى للمقاومة الوطنية وزيادة أسعار البترول. وعندما استقلت زيمبابوى فى ١٩٨٠ كان اقتصادها ضعيفاً جداً. وشهد العقد التالى ٨٠ - ١٩٩٠ نمواً ايجابياً منخفضاً فى الناتج المحلى الاجمالى (٢,٩٪). وكان معدل نمو التشغيل الرسمى ١,٥٪ سنوياً،مما أدى إلى ظهور بطالة المتعلمين. وهكذا اضطر الجميع إلى التخلى عن سيطرة الحكومة على النشاط الاقتصادى وقبول برنامج التكيف الهيكلى المدعم من البنك والصندوق فى ١٩٩١.

١- التحول إلى استراتيجية اقتصاد السوق فى التسعينات :

اتبعت زيمبابوى برنامج التكيف الهيكلى الاقتصادى، ولكن نتائجه كانت سلبية، حيث كان معدل النمو يقل عن ١٪ سنوياً حتى١٩٩٥، بل إن كل المؤشرات الكلية اصبحت فى ١٩٩٥ أدنى مما كانت عليه فى١٩٩٠. والتى كانت بدورها أقل منها فى ١٩٨٥. ويرجع هذا التدهور إلى عوامل خارجية منها الكساد العالمى والجفاف، وفى الداخل كان هناك خلاف بين الحكومة والقطاع الخاص على الأهداف.

٢- استقرار الاقتصاد الكلى :

كان برنامج التكيف الهيكلى يهدف إلى تخفيض عجز الموازنة الى ٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى بحلول١٩٩٥، حيث كان متوسطه قبل ذلك١٠٪. وأدى الجفاف إلى ارتفاع معدل التضخم إلى ٢٣٪ فى ١٩٩١ ثم إلى ٤٢٪ فى ١٩٩٢، ولم ينخفض عن ٢٠٪ بعد ذلك. ولم تستطع الحكومة مواجهة ذلك بسبب زيادة الانفاق ، ونقص الايرادات، وعبء الديون.

٣- دور الدولة :

لقد كان دور الدولة كبيراً منذ ١٩٦٥ حتى ١٩٩١، ولكن اسهام الدولة فى النمو أصبح ضئيلاً بعد ذلك، لأن السياسات الاقتصادية ليست موضوعة فى سياق استراتيجية تنمية متسقة ، وبسبب سوء الادارة والمشاكل السياسية. ومن هنا يجب أن يزيد دور الدولة فى تقدم البنية الأساسية المادية والاجتماعية. ويجب عليها إصلاح جهازها الادارى بتخفيض عدد العاملين ورفع مرتبات الباقين. وكذلك يجب تشجيع رجال الصناعة والمنظمين لتوسيع قاعدة النشاط الصناعى، وبناء الثقة بين الحكومة والقطاع الخاص.

٤- تطور النظام المالى :

كان وجود نظام مالى جيد سبباً فى ازدهار النظام الانتاجى خلال السنوات الأولى من الاستقلال. حيث كانت هناك علاقات قوية بين المشروعات الزراعية والصناعية والبنوك التجارية. بل إن النظام المصرفى ساعد فى انشاء وتمويل الصناعات والمشروعات الصغيرة. ولكن لازالت هناك حاجة إلى زيادة المنافسة خاصة لتمويل التجارة ، بالاضافة إلى تطوير وتحرير الاجراءات المنظمة لبعض جوانب التمويل .

٥- الاستثمار والتجارة والتمويل الخارجى :

أثرت العقوبات سلباً على تدفق الاستثمار الأجنبى ماعدا استثمارات جنوب افريقيا. وقامت شركات تعدينية كبرى بتصفية نشاطها فى زيمبابوى. ومع ذلك استمرت الحكومة الجديدة فى إصدار التصريحات التى تربك المستثمرين الأجانب. بالاضافة إلى القيود الموجودة اصلاً على الاستثمار الاجنبى. وبذلك أصبح صافى تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر سالباً فى الثمانينات .

٦- انطباق منهج النظام الاقتصادى على حالة زيمبابوى :

مقارنة بدول افريقية أخرى ، تتمتع زيمبابوى باقتصاد متقدم ومتكامل. وتكمن أوجه قوته فى القدرات التكنولوجية الضخمة والخبرة الكبيرة فى قطاعات الانتاج والخدمات والنظام المتطور، والقوى العاملة الجيدة . ولكن هناك بعض الاختلالات التى تعرقل عمل النظام كشبكة متكاملة ، ومن أهمها أن النخبة الحاكمة ترى أن مصالحها تتحقق فى ظل الأوضاع السلبية السائدة . وبالتالى يجب أن يكون هناك إدراك بأن الوضع الأكثر عدالة يساعد على الوصول إلى مسار التنمية المتواصلة.

الفصل السابع عشر: امكانية تطبيق تجربة شرق آسيا على غانا، (دوجلاس زورميلو)

١- تاريخ اتخاذ قرارات وتطبيق سياسات التنمية فى غانا : ٥١ - ١٩٨٣ :

جربت غانا نماذج عديدة ذات استراتيجيات تنمية مختلفة، ولكنها لم تنجح كثيراً، ويرجع ضعف الأداء إلى عوامل خارجية واخرى داخلية، منها ضعف التطور المؤسسى وضعف التفاعل بين مختلف أطراف الحياة الاقتصادية. ولم يكن هناك استقرار سياسى بسبب تغير الحكومات والانقلابات، مما ترتب عليه عدم استقرار السياسات الاقتصادية .

وقد تغيرت أيديولوجية الحكومة فى هذه الفترة من النمط الرأسمالى (٥١ - ١٩٦١) الى النمط الاشتراكى (٦١-١٩٦٦)، وشهدت الفترة الأولى محاولة إعادة تنظيم الهيكل الإدارى، واستخدام البنية الأساسية لتطوير الاقتصاد ، وذلك باستخدام الاستثمار العام لتقديم الخدمات العامة، رغبة فى تحقيق التنمية الزراعية والصناعية والتجارية ، ولكن هذه السياسة أدت الى ظهور قيود على الميزانية فى اواخر الخمسينات ، ولم تفلح فى اجتذاب الاستثمار الأجنبى. ثم اضطرت الحكومة إلى التدخل المباشر فى عملية الانتاج من خلال التصنيع لاحلال الواردات وذلك فى الفترة الثانية (٦٢ - ١٩٦٦) باللجوء إلى فرض القيود على سعر الصرف والواردات. وفى ١٩٦٦ أطاح انقلاب بالحكومة وكان الوضع الاقتصادى حينئذ سيئاً، فقد ظهرت الطوابير، والسوق السوداء، وارتفعت الأسعار، وأزمة ميزان المدفوعات.

وشهدت الفترة التالية (٦٦ - ١٩٨٣) إزالة كل القيود التى فرضتها الحكومة السابقة , والتحول إلى اقتصاد السوق والقطاع الخاص والنظام اللامركزى . وكانت أهدافها تتمثل فى مواجهة

قصور السلع الاستهلاكية وقطع الغيار والمواد الخام وترشيد الانفاق الحكومى، وخصخصة بعض المشروعات والتخلى عن الخطة وبرنامج التصنيع وجدولة الديون الخارجية، وتشجيع الصادرات ومراجعة الاتفاقيات التجارية. واضطرت الحكومة العسكرية إلى تبنى برنامج التكيف الهيكلى مع البنك والصندوق فى ١٩٨٣.

٢- التكيف الهيكلى : برنامج الانعاش الاقتصادى : ٨٣ - ١٩٩٥ :

كان البرنامج يهدف إلى تصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية وإلى الاصلاح المؤسسى . وأصبح التركيز على قضايا الاقتصاد الكلى لتصحيح أسعار السوق ، وإعادة تخصيص الموارد ، وتحسين البيئة الاقتصادية. ولكن البرنامج اهمل بناء العلاقات بين الحكومة والأطراف الاقتصادية الأخرى وبين هذه الأطراف بعضها البعض ، وبالتالى انخفضت الكفاءة الاقتصادية .

وفى البداية حقق البرنامج نتائج طيبة حيث أصبح النمو الاقتصادى موجباً، وانخفض التضخم من ١٢٣٪ قبل البرنامج إلى ١٠٪ فى١٩٨٥. ولكن هذه النتائج تبددت منذ ١٩٩٠، حيث انخفض معدل النمو ، وارتفع معدل التضخم الى ٧٠٪ فى ١٩٩٥. ولم يستطع البرنامج تحقيق الإصلاح المؤسسى . ولازال هناك قدر من الشكوك بين الحكومة والقطاع الخاص ونقابات العمال . ولم يهتم البرنامج بالقطاع الخاص ،بل إن بعض السياسات كان لها تأثير سلبى عليه .

٣- امكانية تطبيق منهج النظام الاقتصادى على غانا :

يعتبر اقتصاد غانا ضعيفاً من حيث الانتاج والتسويق والتوزيع. والعلاقات بين القطاعات وداخلها ليست قوية. وقد ركز برنامج التكيف الهيكلى على احد الجوانب فقط، فى حين أن منهج النظام الاقتصادى يركز على كل الجوانب الاقتصادية للدولة وسلبياتها. ومن ثم فإن هذا المنهج يقدم تفسيراً لتلك الاوضاع ، ولكنه يحتاج إلى مزيد من التفاصيل حتى يمكن تحليل آليات العمليات التى ستؤدى إلى بناء القدرات والعلاقات والبيئة السياسية المطلوبة . فهناك حاجة إلى تبنى سياسات أكثر تفصيلاً من التى يقدمها البنك والصندوق ، وذلك حسب ظروف كل دولة على حده.

الفصل الثامن عشر: الدروس المستفادة من دراسات الدول الأفريقية، (شايلا بيدج)

١- أهمية النظام الاقتصادى :

لقد كان النظام، بمعنى هيكل العلاقات القائمة بين القطاعات والمؤسسات الاقتصادية ، بمثابة

التفسير الرئيسى للأداء الاقتصادى فى هذه الدول. إذ أن فترة النمو السريع فى جنوب افريقيا كانت مرتبطة بالعلاقات الوثيقة بين القطاعين العام والخاص ، وكان القطاع العام يستجيب لاحتياجات القطاع الخاص من حيث المؤسسات والبنية الأساسية. وعلى عكس ذلك فإن الضغوط السياسية وعدم الاتساق فى النظام الاقتصادى خلق عقبات كثيرة أمام هذا التعاون بعد ١٩٦٠. وينطبق نفس الشيء على زيمبابوى إلى حد كبير بسبب سياسة الحكم العنصرى.أما فى غانا فإن الدراسة تؤكد على الحاجه الى الاستقرار السياسى وبناء الثقة بين الأطراف السياسية والاقتصادية. وهذه السلبيات ليست موجودة فى شرق آسيا.

٢- المؤسسات :

فى حالة جنوب افريقيا، كانت هناك مؤسسات كثيرة متكاملة ومتطورة، وكانت أهدافها وسياساتها واضحة. ولكنها كانت تستبعد غالبية السكان السود. ومن ثم فإن برامج الاصلاح بعد ١٩٩٤ كانت تركز على تغيير هذه المؤسسات وإدماج المستبعدين. وفى حالة زيمبابوى يقال إنه لم يكن هناك التزام من السياسيين بتطوير المؤسسات اللازمة. إذ أن كثرة تغيير الحكومات والسياسات أدى إلى عدم استقرار وتطور مثل تلك المؤسسات. أما فى غانا فكان الوضع أسوأ من ذلك كثيراً، ومن ثم يمكن القول بأن المؤسسات كانت بمثابة عناصر ثانوية فى هذه الدول.

٣- البنية الأساسية المالية والمادية :

كانت البنية الأساسية فى جنوب افريقيا تستجيب لحاجات التنمية المتوسعة حتى عام ١٩٦٠، حيث أصبحت تلبى الاحتياجات الأمنية أساساً حتى عادت إلى وضعها الطبيعى منذ ١٩٩٠، ولكنها لم تستطع معالجة نتائج إهمال الفترة السابقة .

وكانت ظاهرة تحول استجابة البنية الأساسية من المجال التنموى إلى المجال الأ منى موجودة فى كل من زيمبابوى وغانا ، وذلك لأسباب وفى توقيتات مختلفة . وتشير تجربة هذه الدول إلى أن البنية الأساسية ترتبط بالتنمية ، ولكنها ليست شرطاً كافياً أو ضرورياً لها. وكان هذا مرتبطاً بالاستقرار السياسى الذى افتقدته هذه الدول، على عكس الوضع السائد فى شرق آسيا.

٤- الظروف الخارجية :

تأثرت جنوب افريقيا بفرض العقوبات الدولية منذ الثمانينات ، مما اثر على صادراتها

وارداتها، وحركة الاستثمار الأجنبى فيها. وقد فرض عليها ذلك اتباع سياسة إحلال الواردات كنمط للتنمية. وكانت زيمبابوى تعانى من وضع مماثل حتى ١٩٨٠، وكان الاقتصاد مقيداً فى أوائل سنوات الاستقلال ، ولم ينفتح هذا الاقتصاد إلا مؤخراً . وتعانى غانا مثل جنوب افريقيا من ضعف علاقات التصدير لأنها مصدرة للمنتجات الأولية أساساً. وتعانى مثل زيمبابوى من ضعف العلاقات الداخلية بسبب عدم وجود قطاع صناعى متكامل. وقد أدت هذه الأوضاع إلى إحجام رأس المال الأجنبى والتكنولوجيا المستوردة عن الدخول إلى هذه الدول والبقاء فيها.

٥- الثروات الطبيعية :

تتمتع معظم الدول الافريقية بثروات طبيعية وفيرة، ولكنها لاتتمتع بوفرة العمالة مثل شرق آسيا، بالاضافة إلى انخفاض المهارات والموارد البشرية. ومع ذلك لايعتبر نقص الموارد الطبيعية سبباً مقبولاً للفقر والتخلف، إذ أن وجود النظم والعلاقات والسياسات السليمة هى السبيل للتنمية والتقدم. فهناك قول بأن ندرة الموارد الطبيعية مع كثرة الموارد البشرية ،كما فى شرق آسيا، يؤدى إلى ظهور حافز قوى للقيام بمبادرات التنمية وتحسين المهارات. أى أن الموارد الطبيعية تؤثر على نمط التنمية، وعلى مدى الإصرار على التنمية.

الفصل التاسع عشر: مقارنة تجربة الدول الافريقية بتجربة شرق آسيا،(شايلا بيرج)

١- ملاءمة تقسيم العمل الاقليمى فى آسيا :

لم تهتم دراسات الدول الأفريقية بمسألة أنماط تقسيم العمل فى الصناعة بين الدول الأوروبية والدول الأفريقية، لأن هذا لم يكن عنصراً هاماً فى تنميتها حتى الآن . حيث تختلف العلاقة بينهما عن العلاقة بين دول شرق آسيا واليابان . فالدول الأفريقية تقدم الموارد الطبيعية الرخيصة نسبياً لأوروبا. ولاتقدم العمالة الرخيصة.

٢- تطبيق تجربة شرق آسيا على الدول الأفريقية :

يهدف استخدام منهج النظام الاقتصادى إلى تفسير حسن أداء اليابان ودول شرق آسيا، ومعرفة الشروط اللازمة لنجاح هذه التجارب، حتى يمكن تطبيقها فى مناطق أخرى. ويركز تحليل نجاح تجربة اليابان على الأوضاع الاقتصادية والسياسية الخارجية، وعلى مواردها الطبيعية والعمالة الماهرة. ويركز أيضاً على عوامل سلوكية مثل الادخار والابتكار. ويقال ان المؤسسات اليابانية يصعب

نقلها إلى غيرها من الدول ، لاعتمادها على بعضها البعض وعلى الظروف المحيطة بها. ولكن ماهو تفسير تباطؤ النمو فى اليابان وغيرها من دول شرق آسيا الآن ؟

٣-العمالة :

تتمتع معظم دول شرق آسيا بوفرة فى العمالة الماهرة، وان كانت ماليزيا أصبحت مستوردة للعمالة بعد تحقيق التشغيل الكامل. ولكن الدول الأفريقية تعانى نقصاً حاداً فى عرض العمالة الماهرة، ونصف الماهرة ،كما هو حال جنوب افريقيا.

٤- التمويل :

هناك تركيز واضح على دور ارتفاع الادخار فى كل دراسات الدول الآسيوية . وكذلك توافر مؤسسات تمويل جيدة، وارتفاع درجة ثقة الأفراد فيها. ولكن السلوك الادخارى الجماعى والتعامل مع هذه المؤسسات عنصر جوهرى تفتقده معظم الدول الأفريقية لأسباب عديدة.

٥- طول زمن التجربة :

تتمتع تجارب شرق آسيا بطول تاريخها الاقتصادى المستقر نسبياً بالمقارنة بمعظم الدول الافريقية. وفى بعض الأحيان قد تولد ظروف عدم الاستقرار حالة الاستقرار، كما فى حالة ماليزيا. وهذا يدفع إلى التفاؤل بالنسبة للدول الأفريقية، وإن كان الأمر صعباً فى حالة غانا بسبب كثرة تغير سياساتها.

٦- تدخل الحكومة :

تركز معظم دراسات الدول الآسيوية والأفريقية معاً على دور الحكومة، ولكن المهم بالنسبة لمنهج النظام الاقتصادى ليس ماتفعله الحكومة، بل المهم هو كيفية استجابة الاقتصاد لها، أو استجابة الحكومة للحاجات الاقتصادية. فهناك أمثلة على أن الحكومات العاجزة قد تدمر الاقتصاد بتدخلها. ومن ثم يجب عدم تجاهل تدخل الدولة كأداة، إلا أنه إذا فشل التدخل فإنه يجب تغييره. وعند المقارنة بين نجاح تدخل حكومات شرق آسيا وفشل تدخل حكومات افريقيا، يظهر انخفاض مستوى التعليم والتدريب فى افريقيا عنه فى شرق آسيا كمبرر لهذا الفرق .

٧- التعليم :

سبقت الاشارة الى اهمية دور التعليم والتدريب فى تحقيق التنمية، حتى على مستوى المسئولين

الحكوميين، ومن ثم فهو عنصر سهل لتحقيق الكفاءة فى جميع المجالات وعلى جميع المستويات. وتشير الدراسات إلى أهميته على مستوى الفرد من حيث القدرة على الاستفادة من المعلومات وزيادة الدخل وحسن التصرف فيه، وادراك معنى السياسات العامة وأهدافها والتفاعل معها.

٨- امكانية تطبيق منهج النظام الاقتصادى فى المقارنة بين الدول الأفريقية وشرق آسيا :

تشير دراسات الدول الأفريقية إلى إنه يمكن الاستفادة من تاريخ التجربة الآسيوية وخصائصها المؤسسية. حيث تستفيد دراسة جنوب افريقيا من المنظور التحليلى لمنهج النظام الاقتصادى كطريقة لدراسة ماالذى يجعل الأداء الاقتصادى ناجحاً. ويتضح من المقارنة أن الأمر لايتوقف على مجرد توافر المؤسسات، ولكنه يعتمد كثيراً على توافر الالتزام العام سياسياً واقتصادياً بأهداف النمو والتنمية، وهنا تظهر مشكلة البحث فيما إذا كان هذا الالتزام أمراً قابلاً للنقل أم لا، لأنه عنصر مفتقد فى الكثير من الدول الأفريقية ، حتى تلك التى تتوافر بها المؤسسات المطلوبة.

الفصل العشرون: الختام، (شايلا بيرج)

١- تطبيق منهج النظام الاقتصادى :

لقد سمح لنا منهج النظام الاقصادى بتحديد بعض عناصر تجربة شرق آسيا التى تلائم الدول الافريقية، حيث كان يركز على الأوضاع والأحداث الفعلية، وليس الإطار النظرى. وقد اتضح ان الدول الأفريقية تستطيع أن تستفيد من تجربة شرق آسيا ونقل الكثير من عناصر تلك التجربة، خاصة فيما يتعلق بوجود هدف واضح مشترك وثقة متبادلة بين الحكومة والقطاع الخاص. ولكن المشكلة تكمن فى عنصر "الالتزام" إذ أنه لايمكن نقله، بل يجب أن ينبع من داخل كل دولة حسب تاريخها وظروفها .

وهناك اختلاف آخر فى طبيعة الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وبالتالى فى طبيعة العلاقات القائمة بين القطاعات والمؤسسات فى الداخل، وبينها وبين العالم الخارجى خاصة فى مجال تقسيم العمل والتجارة والاستثمار.

٢- ماالذى يمكن أن يفعله المانحون بناءً على هذه النتائج :

يعتبر تحرك رأس المال الأجنبى أمراً هاماً فى التعرف على المنتجات والعمليات المرتبطة بها. ويعتبر نقل التكنولوجيا عنصراً هاماً فى هذا المجال. وفى حالة افريقيا نجد أن طبيعة الصادرات

ونقص الأسواق والعمالة التى تجذب الاستثمار الأجنبى تفرض علينا البحث عن طرق بديلة لنقل التجارب الخاصة من الدول الاخرى. حيث يمكن محاكاة التوسع فى الصادرات اوجذب الاستثمار الأجنبى عن طريق المساعدات الفنية ، ونقل الافراد للتعليم والتدريب، وتوفير المعلومات. وتتمثل أهم معلومة هنا فى وجود أشكال عديدة للعلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص ونقابات العمال يمكن أن تحقق النمو والتنمية.

ويجب الاهتمام بقضية تغير البنية الخارجية عما كانت عليه فى بداية تنمية دول شرق آسيا، حيث زادت درجة التنظيم وتعقد العلاقات.

وفى النهاية يجب القول بأن الاوضاع الداخلية تختلف من دولة لأخرى ، بل انها تختلف داخل الدولة الواحدة بمرور الزمن. وتتطلب عملية التنمية حدوث تغيير وتحمل المخاطرة ، وحدوث أخطاء والتعلم منها، فالدولة التى ترغب فى تقليد تجربة دولة أخرى لكى تتجنب الأخطاء لن تحقق التنمية أبداً.

الباب الرابع: النظام الاقتصادى ودور الحكومة اسهامات الندوة

الفصل الحادى والعشرون : دور الحكومة فى التنمية الاقتصادية فى شرق آسيا، (ماساهيرة أوكونو - فو جيوارا)

١- اتمام الصفقات الاقتصادية والسوق :

من المعلوم أن الأنشطة الاقتصادية يحركها الربح الذى يتحقق من الصفقات الاقتصادية التى تتضمن عدداً من الأطراف الاقتصادية ، مثل تبادل المنافع والأرباح التى تتحقق من خلال تقسيم العمل. وفى معظم الصفقات يكون هناك فجوة زمنية بين تقديم السلع والخدمات والحصول على ثمنها. وهنا يجب أن تكون هناك وسيلة لضمان دفع الثمن، إما بالثقة المتبادلة أو بقوة القانون. وتلعب الثقة بين الأطراف الاقتصادية دوراً هاماً فى تحقيق النمو والتنمية ، كما فى اليابان .

ويمكن القول بأن المرحلة الأولى من التنمية الاقتصادية تتمثل فى الانتقال من النظام المجتمعى، الذى تعتمد فيه الصفقات الاقتصادية على الثقة، إلى نظام السوق الحديث الذى يساند تنفيذ الاتفاقيات بالقوة مما يساعد على ظهور قدر أكبر من تقسيم العمل والتبادل. وتتمثل المشكلة فى بداية التنمية فى عدم وجود السوق أصلاً، أو عدم كفاءته إن وجد. ويقوم السوق بخمس وظائف

اساسية هى :

أ- " وظيفة تنظيم " المشروعات والمنتجين الذين ينتجون نفس السلع والخدمات بتكلفة منخفضة وجودة أعلى، ب- "وظيفة نشر المعلومات " مابين المنتجين والمستهلكين ,ج- " وظيفة تنسيق " العدد الكبير من المشروعات لضمان إنتاج كل السلع والخدمات التى يحتاجها المجتمع بالجودة المطلوبة، د- " وظيفة تشجيع النجاح فى تطوير نوعية السلع والخدمات المعروضة وابتكار سلع وخدمات جديدة ، تطوير أساليب الانتاج، هـ - " وظيفة مراقبة " الوضع التنظيمى والموقف المالى للشركات من خلال أسعار أسهمها .

٢- تشجيع الحكومة للسوق :

قامت الحكومة فى اليابان بعدد من وظائف السوق سابقة الذكر فى بداية عملية التنمية، فقامت بعمليات التنسيق ونشر المعلومات والتشجيع والمراقبة حتى تحقق التكامل بين المشروعات والقطاعات الانتاجية والنظام التمويلى.

٣- الانتقال من المجتمع التقليدى إلى نظام السوق :

هناك اجماع على أن التصنيع يمثل بداية طريق التنمية ، وهذا يتطلب استيراد تكنولوجيا ورأسمال أجنبى وتطوير التكنولوجيا ورأس المال المحلى، وهنا يظهر دور الدولة فى تحقيق التناسق بين النشاطين، للحفاظ على وضع التوازن والاستقرار. ومن هنا يمكن القول بأن هناك عدداً كبيراً من نماذج التنمية التى تناسب العديد من الظروف، وأن نجاح التنمية يتوقف على حسن الاختيار.

الفصل الثانى والعشرون: تجربة تنمية تايلاند من منظور النظام الاقتصادى والانفتاح السياسى والنشاط الصناعى،(نيبون بوابو نجساكرون ، بلندا فولر)

تشير تجربة تايلاند إلى أن استراتيجية النمو تتطلب بيروقراطية فعالة وخالية من الفساد، لتعمل نيابة عن الأطراف الاقتصادية المختلفة، وإن كانت البيروقراطية الفعالة لاتضمن النجاح. وقد كان رأس المال البشرى فى البيروقراطية يتحسن، وكان الفساد يتناقص، إلا أن دور الحكومة لم يكن القوة الدافعة لنجاح اقتصاد تايلاند . ويمكن القول إن النظام السياسى المتعدد والمفتوح، وانتشار وعمق فكر السوق الحر، قد ساعدا على ذلك النجاح.

لقد تحول الاقتصاد من الاشتراكية إلى الرأسمالية فى١٩٥٨، وبالتالى تتمتع التجربة بتاريخ

طويل نسبياً يمكن من استخلاص دروس مستفادة. فمثلاً يعتبر الانفتاح على المؤثرات الدولية عاملاً هاماً فى النجاح، خاصة فى نقل التكنولوجيا والمهارات الادارية. وكان لوجود الأجانب من مختلف الدول دور هام فى انتشار العقلية الانتاجية والتجارية.

وقد يستحيل اقناع الدول القومية بجدوى ثقافة الاستثمار الأجنبى، فى حين هناك دول تتطلع الى الاستثمار الأجنبى ولكن يجب التعلم من المستثمرين الأجانب.

ومن العناصر المميزة لتجربة تايلاند أن الرأسماليين حاولوا التأثير على الحكومة، خاصة فى مجال تشجيع الصادرات والاصلاح الجمركى وتشجيع التصنيع . وفى نفس الوقت ساعدت السياسة المفتوحة رجال الأعمال فى الضغط على البيروقراطية للتوصل إلى حل المشاكل الناتجة عن الاجراءات الحكومية .وكان النظام السياسى يسمح للجميع بتحقيق الأهداف المشروعة، بحيث أن الذين كانوا بعيدين عن صناع القرار كان يمكنهم منافسة القريبين منهم. ففى الصناعات التى تدخل فيها جماعات مختلفة كانت مشاركة القطاع الخاص فى صنع القرار تساعد على تطور الصناعة. ولكن المستهلكين مازالوا بعيدين عن صنع القرار ولذلك يتحملون ارتفاع تكلفة الحماية.

الفصل الثالث والعشرون: التنمية الاقتصادية فى اندونيسيا منذ الثمانينات، (أنور ناسوشن)

أدى الاصلاح الاقتصادى الشامل الذى اتبع فى منتصف الثمانينات الى تغيير استراتيجية التنمية فى اندونيسيا، من سياسة القطاع العام والتصنيع لاحلال الواردات، إلى سياسة السوق التى يقودها القطاع الخاص والتصنيع للتصدير. وقد حدث هذا التغير بسبب الكساد العالمى الذى حدث فى ٨١ - ١٩٨٣، والذى خفض أسعار صادرات اندونيسيا خاصة البترول والغاز الطبيعى. وأدى هذا إلى ركود الاستثمار والنمو وانخفاض حاد فى عوائد الصادرات والدخل الحكومى.

وقد أدت توليفة السياسات المالية واصلاحات الاقتصاد الكلى الصحيحة إلى تشجيع استثمار القطاع الخاص والصادرات غير البترولية والنمو الاقتصادى. إذ أن انخفاض معدل التضخم واستقرار سعر الصرف أدى إلى زيادة مدخرات القطاع الخاص التى تحولت إلى استثمارات. وأدت السياسة الاقتصادية الاكثر تحررا إلى توسيع حجم السوق وتخفيض التكاليف الثابتة للتصنيع، وزيادة تقسيم العمل والمنافسة فى السوق المحلى. وقد تحقق ذلك لان الاقتصاد الحر يقلل حواجز الدخول للسوق والانفتاح على الأسواق الدولية ويخفف القيود المفروضة على أنشطة القطاع الخاص ويضيق نطاق نقل

المشروعات من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة.

ولكن برنامج التكيف لم يشمل بعض قطاعات الاقتصاد التى تتمتع بحماية عالية ، مثل السيارات والبتروكيماويات ومشروعات البنية الأساسية، وصناعة الغابات، وفى بعض القطاعات الأخرى كانت الخصخصة تعنى نقل حقوق الاحتكار من الدولة إلى عدد من الشركات الخاصة وثيقة الصلة بالحكومة .وقد ادى هذا، بالاضافة إلى سوء تطبيق القواعد المنظمة للقطاع المالى ، الى توسع دور التجمعات المحلية .

ويمكن إرجاع سرعة معدل النمو الصناعى منذ منتصف الثمانينات إلى كل من الاستثمار الخاص المحلى والاستثمار الأجنبى، وليس إلى سياسة الحكومة الصناعية. فقد أدى تدفق الاستثمار الأجنبى وسهولة وصول المشروعات المحلية إلى التكنولوجيا الاجنبية إلى زيادة القدرات التكنولوجية لاندونيسيا.

فصل الرابع والعشرون: تجربة تنمية كينيا ومنهج النظام الاقتصادى، (فرانسيس م. مويجا)

لم يلعب الاستثمار الأجنبى فى كينيا الدور الذى لعبه فى شرق آسيا من حيث زيادة قدرات التصدير وتحريك النمو . ولم تتمتع كينيا بمعدلات ادخار مرتفعة كالتى سادت فى شرق آسيا، ففى الستينات والسبعينات اتبعت كينيا استراتيجية تنمية تقودها الدولة وتتصف بفرض قيود كثيرة على مختلف الأسواق. وخلال هذه الفترة كان معدل نمو الاقتصاد يصل إلى ٦٪، وظل معدل التضخم منخفضاً. ولكن صدمات البترول فى السبعينات واتباع سياسات سيئة ادى إلى ظهور مشاكل فى ميزان المدفوعات. ومن هنا لجأت كينيا إلى الصندوق والبنك وطبقت اصلاحات جوهرية فى الثمانينات والتسعينات فى كل القطاعات الاقتصادية.

وهناك إجماع على أهمية الاستقرار الاقتصادى الكلى والاستقرار المالى والاستثمار فى رأس المال البشرى والبنية الأساسية ، ودور المؤسسات فى تفسير أداء النمو الاقتصادى فى دول شرق آسيا ولكن الاصلاحات الاقتصادية وحدها لاتكفى فى حالة الدول الافريقية. إذ أن تحسين استجابة الاستثمار والصادرات للاصلاح الاقتصادى يفرض على الدول الأفريقية تحسين سمعتها ومصداقية سياساتها، وقد يتحق ذلك عن طريق ابتكار وسائل توضح جدية هذه الدول فى تطبيق الاصلاحات الاقتصادية.

الفصل الخامس والعشرون: تعليقات، (لين اسكوايز)

يحتوى هذا الفصل على خمسة تعليقات تدور حول الدروس المستفادة من تجربة شرق آسيا، وامكانية الاستفادة منها فى تحقيق تنمية الدول النامية الأخرى، خاصة فى افريقيا وأمريكا اللاتينية، وذلك فى ضوء منهج النظام الاقتصادى المستخدم فى تحليل تلك التجارب. وتركز هذه التعليقات على بعض الجوانب النظرية الخاصة بالمنهج المذكور ومقارنته بغيره من مناهج التحليل. وهناك أيضاً إشارة الى اختلاف الظروف التاريخية التى ترعرعت فيها تجربة شرق آسيا عن الظروف الراهنة التى تمر بها الدول النامية حالياً. وتحتوى التعليقات على المقارنة بين دور الدولة فى تجارب شرق آسيا ودورها فى دول افريقيا وأمريكا اللاتينية، مع التركيز على علاقتها بالقطاع الخاص والعالم الخارجى. ويحتل عنصر الاستقرار السياسى ومايترتب عليه من استقرار السياسات الاقتصادية مركزاً هاماً فى التحليل والتفسير.